المشروعات الصغيرة في مصر
دواعي التكوين وموانع التمكين

د. أحمد محيي خلف*

المقدمة :

تُبرهن الوقائع عالميًا على أن "المشروعات الصغيرة" تمثل مصدرًا مهمًا لنشاط ريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل، ولا تشذّ المنطقة العربية بعامة ومصر بخاصة عن هذه القاعدة؛ حيث تنشد جميع المجتمعات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. ويعتبر "المشروع الصغير" بمثابة اللبنة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من الاضطرابات والأزمات والتي تتمثل في: ارتفاع معدلات البطالة، والركود الاقتصادي، والكساد العالمي، والتضخم في الدول النامية والمتقدمة اقتصاديًا على السواء، فإن قضية توجيه الاستثمارات تكاد تتوقف على المشروعات الصغيرة.

ولم تسلم مجتمعاتنا العربية بعامة والمجتمع المصري بخاصة من تلك الاضطرابات؛ فلم تكد اقتصاديات المنطقة العربية تتخطى آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في نهاية العقد الأول من القرن الحالي حتى بدأت الأزمة تتعاظم مرة أخرى نتيجة الحراك السياسي والتغيرات السياسية الجذرية التي شهدتها معظم دول المنطقة، وما نجم عنها من مخاض صعب، تمثل في غياب الاستقرار الأمني والاجتماعي، وعادت معدلات النمو للانخفاض الحاد على نحوٍ لا يسمح بتوليد فرص عمل جديدة، بل أدى ذلك إلى فقدان عدد كبير من الوظائف السابقة نتيجة تعطل عمليات الإنتاج وخروج الكثير من الاستثمارات. وعليه أخذت معدلات البطالة في الازدياد خاصة بين الشباب من الجنسين لتصل إلى مستويات غير مسبوقة، هذا بجانب وجود فجوة حقيقية في عالمنا العربي بين مهارات الخريجين، ومتطلبات سوق العمل.

---

* مدرس التخطيط الاجتماعي، كلية الآداب – جامعة المنيا.

الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة النظر في مختلف السياسات الكلية من: مالية، وتعليمية، وتدريب فني، إضافة إلى سياسات الاستثمار باعتبارها ضمانًا لعمل هذه السياسات بتناغمٍ وفعالية لتعزيز النمو وخلق فرص عمل بأعداد كافية لاستيعاب الأعداد الهائلة من المتعطلين عن العمل، وحث الحكومات على البحث عن منهجيات جديدة تنطلق بها من مشروعات الإصلاح الضخمة (غير المجدية) إلى "الإبداع"، و"الابتكار الاجتماعي" الموجه للشباب تعتمدها الحكومة والمؤسسات غير الحكومية للتصدي لتحدى بطالة الشباب. وتراوحت هذه المنهجيات من "برامج اكساب المهارات والتطوير المهني، إلى "برامج تمويل المشروعات الصغيرة، وريادة الأعمال الشبابية".

ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين العالمي والمحلى – بالمشروعات الصغيرة؛ لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيرًا مقارنة بالمشروعات الكبيرة كما أنها تُشكِل ميدانًا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالًا واسعًا أمام المبادرات الفردية، والتوظيف الذاتي مما يخفف الضغط على القطاع العام في مجال توفير فرص العمل.

ولا يخفى على أحد أن الحكومة المصرية تنامي لديها إدراك بأهمية "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" حيال توفير الوظائف، والنمو الاقتصادي. واستجابة منها لحاجات المشروعات الصغيرة على المستوى القومي أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٢٠١٧/٩٤٧) في (٢٤) أبريل (٢٠١٧)، لتأسيس "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" والذي يهدف إلى رسم برنامج قومي لتطوير وتنمية المشروعات وتأمين الأجواء المناسبة لتشجيعها، وتشجيع الشباب على دخول سوق العمل عن طريق هذه المشروعات، ونشر ثقافة العمل الريادي، والبحث والإبداع والابتكار في المجتمع المصري، وكذلك تنسيق جهود كافة الكيانات ذات الصلة بهذا المجال[١].

وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها دوليًا، ومحليًا للمشروعات الصغيرة فإن هذه المشروعات لا تزال تواجه تحدياتٍ ضخمة في مصر؛ حيث يُعَدُّ قطاع المشروعات الصغيرة "قطاعًا هشًا" إلى حدٍ كبير؛ فأكثر من (٨٠%) من المشروعات الصغيرة في مصر هي

(١) سيمون وايت: "نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: موجز سياسات"، منظمة العمل الدولية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٦.

مشروعات غير رسمية، وتتسم بانخفاض القيمة المضافة، وتدنى نوعية الإنتاج، وضعف قدرتها على التصدير، كما تخضع "المشروعات الصغيرة الرسمية" لإطار قانوني، وتنظيمي يتسم بالتعقيد، والبيروقراطية، ولا يستجيب لظروف التشغيل الخاصة بها، كما تواجه هذه المشروعات الكثير من المعوقات الأخرى التي تُقلص من تمكينها القيام بدورها في التنمية الاقتصادية، وأيضًا تحول دون تحقيق أهدافها في التوسع، والنمو وزيادة الاستثمار.

من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة تحت عنوان : "المشروعات الصغيرة في مصر: دواعي التكوين وموانع التمكين"، لتوصف واقع المشروعات الصغيرة في مصر، متتبعة بدايتها، ودواعي الحاجة إليها، وأهم الصعوبات التي تحول دون تمكينها في اقتصاد المجتمع المصري، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الإشكالي الأساسي التالي :

ما دواعي تكوين وموانع تمكين المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري ؟

وينبثق من هذا التساؤل الأساسي عدة تساؤلات فرعية تحدد نطاق هذه الإشكالية :

- ما دواعي الاعتماد على المشروعات الصغيرة في مصر؟
- ما واقع المشروعات الصغيرة في مصر؟
- ما أهم الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر فنيًا وتمويليًا ؟
- ما موانع تمكين المشروعات الصغيرة في مصر؟
- كيف يمكن مواجهة تحديات المشروعات الصغيرة في مصر ؟

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة قُسم البحث إلى مقدمة وخاتمة وبينهما ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول : دواعي تكوين المشروعات الصغيرة في مصر (البداية والتعريف والأهمية).

المبحث الثاني : حال المشروعات الصغيرة في "مصر" والجهات الداعمة لها.

المبحث الثالث : المشروعات الصغيرة في مصر (موانع التمكين).

وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول – دواعي تكوين المشروعات الصغيرة في مصر (البداية والتعريف والأهمية) :

١) دواعي التكوين :

في وقتٍ يتزايد فيه الحديث عن أهمية رأس المال البشرى في "مصر"، وعن طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية "التنمية"، تصبح قضية تشغيل الشباب، ومدى الاستفادة من تلك الشريحة الحيوية على قدر مواز من الأهمية؛ حيث تكسب عملية "التشغيل" Employment وتوفير فرص عمل للشباب أهمية خاصة لدى صناع القرار في مصر، إذ أن عملية التشغيل، وتوفير فرص عمل للشباب لا تعنى فقط إيجاد مورد للرزق، وإنما تعنى أيضًا تدوير عجلة الحياة لمجتمع بأكمله[١]، لذا تُعد قضية تشغيل الشباب، وقدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل تستوعب الأعمال المتزايدة من الداخلين الجدد من تلك الشريحة الحيوية لسوق العمل سنويًا[٢] فضلًا عن الرصيد المتراكم من المتعطلين من أهم التحديات التي تواجه مجتمعنا المصري.

ويُمثِل التصدي لمعالجة معدل البطالة المرتفع تحديًا مستمرًا منذ فترة طويلة؛ فمن خلال تتبع معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، سنجد أنها قد شهدت تذبذبًا ملحوظًا، ومثيرًا للانتباه خلال هذه الفترة؛ حيث بلغ معدل البطالة نحو (٩%) في عام (٢٠٠٠)، ثم ارتفع ليصل إلى (١١%) عام (٢٠٠٣)، ثم انخفض بعد ذلك في عام (٢٠٠٨) ليصل إلى أقل معدل له خلال السنوات العشرة؛ حيث بلغ نحو (٨,٧%)[٣]، ثم عاود الارتفاع في عام (٢٠١١) ليصل إلى (١٢%)[٤]، ثم إلى (١٣%) عام (٢٠١٤)[٥]،

---

(١) محمد عبد الغنى رمضان وآخرون: "بدائل ومقترحات عملية في إطار الخطة القومية لتشغيل الشباب"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، أغسطس، ٢٠١١، ص ٧.

(٢) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥"، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٥٦.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "بحث القوى العاملة"، (إصدارات مختلفة)، القاهرة، (٢٠٠٩-٢٠١٠).

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "الكتاب السنوي الإحصائي: العمل"، القاهرة، ٢٠١٤.

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "مصر في أرقام: العمل"، القاهرة، ٢٠١٦.

ليستقر عند (١٢,٥%) حسب التقديرات السنوية للعمالة، ومعدلات البطالة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام (٢٠١٨)[١].

غير أن هذه المعدلات المخيفة يسيطر عليها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ عاما)؛ حيث تُعد هذه المرحلة العمرية من أكثر المراحل حساسية في عمر الإنسان؛ فهي الفترة التي تشهد انتقال الفرد من مرحلة التعليم إلى الحياة العملية، ومن ثم مواجهة صعوبات كبيرة في الحصول على فرصة عمل مناسبة، لذا ترتفع معدلات البطالة بين الشباب بصفة خاصة[٢]، ففي عام (٢٠٠٦) كان أكثر من (٨٠%) من المتعطلين تحت سن التاسعة والعشرين، ونحو (٨٢%) لم يسبق لهم الالتحاق بعمل[٣].

وعلى غير المألوف، فإن "التعليم" لم يحم الشباب من البطالة، بل أن معدل البطالة يتجه إلى الارتفاع طردًا مع ارتفاع المستوى التعليمي؛ حيث أشار "مسح النشء والشباب" الذي أجرى في مصر عام (٢٠٠٩)، برعاية كل من "مجلس السكان الدولي" و "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" إلى أن "الأميين" من الجنسين، و"الحاصلين على التعليم ما قبل الثانوي" يَعُدون بمثابة المجموعات الوحيدة التي تعانى من البطالة بنسبة تقل عن (١٠%) حسب نتائج المسح[٤]. فغالبًا ما تبدأ مشاكل الشباب المصري في أسواق العمل من أنظمة التعليم، فعلى الرغم من الاستثمارات الحكومية الكبيرة التي وظِفَت في التعليم، ومن مساعي الإصلاح المتواصلة، إلا أن أنظمة التعليم ظلت فاشلة في تزويد الشباب بالمهارات التي يطلبها سوق العمل[٥]. أما بالنسبة للقادرين على الحصول على عمل، فإن النتائج لم

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "مصر في أرقام: العمل"، القاهرة، ٢٠١٨.

(٢) محمد عبد الغنى رمضان وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩.

(٣) معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: "مصر: تقرير التنمية البشرية: شباب مصر بناة مستقبلنا"، القاهرة، ٢٠١٠.

(٤) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومجلس السكان الدولي: "مسح النشء والشباب في مصر: التقرير النهائي"، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩٧.

(٥) طارق محمد يوسف: "ما بعد الربيع: مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي"، في: "التصدي لتحدى ١٠٠ مليون شاب عربي: وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام ٢٠١٢"، المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤسسة صلتك، سويسرا، ٢٠١٢، ص ٤.

تتحسن بالضرورة؛ ففي حين تراجع القطاع الحكومي عن كونه محركًا رئيسًا لتوفير فرص العمل، فإن القطاع الخاص يمانع توظيف الشباب عديمي الخبرة، بفعل البيئة التنظيمية المقيِّدة، وجراء عدم توافق المهارات مع متطلبات أسواق العمل(١).

ولعل الضغوط الديموجرافية في الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، تُمثِل سببًا رئيسًا في ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب؛ حيث تمتد جذور الاتجاهات الديموجرافية الراهنة إلى خمسينيات القرن العشرين؛ إذ شهدت "مصر" إبان الخمسين عامًا الماضية انخفاضات كبيرة في معدلات وفيات الأطفال، كما أدى تضافر عاملي انخفاض معدلات وفيات الأطفال، وارتفاع معدلات الخصوبة ما بين خمسينيات، وثمانينيات القرن العشرين إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني(٢)، مما أفضى بالطبع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة بدءًا من سبعينيات القرن العشرين حتى وصل إلى (٢٩,٥) مليون نسمة حسب إحصائيات "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" في الربع الثالث من عام (٢٠١٧)(٣).

إضافةً إلى التحديات والضغوط السابقة، تدفع الحكومات المركزية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي "مصر" بصفة خاصة أعلى فاتورة أجور حكومية في العالم، حيث أشار تقرير نشرته "وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري"(٤) أن قرابة (٦,٣٦) مليون موظف يشغلون مناصب إدارية مختلفة داخل الجهاز الإداري، بتكلفة (٢٠٧) مليار جنيه مصري؛ أي أن (٢٦%) من الموازنة العامة للدولة تقريبًا عبارة عن أجور ومرتبات.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر كل من:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت"، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٣١.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦"، في: "مصر في أرقام"، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٨.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "المعلوماتية"، العدد (٧١)، القاهرة، يناير ٢٠١٨، ص ص ٣٠-٣١.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "المعلوماتية"، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: "رؤية جديدة للإصلاح الإداري في مصر"، القاهرة، أبريل، ٢٠١٥، ص ٣.

ومع أن ارتفاع فاتورة الأجور يعكس جزئيًا ارتفاع العمالة الحكومية، إلا أنه يعكس أيضًا ارتفاع أجور القطاع الحكومي، بل أن حصص عمالة القطاع الحكومي أعلى في "مصر" كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية؛ حيث وصلت إلى (٧٠%)، وأدى هذا الدور المهيمن الذي لعبه القطاع الحكومي إلى تشويه نواتج سوق العمل، وأبعد الموارد عن القطاع الخاص، الذي كان من شأنه أن يكون على الأرجح أكثر حيوية، وضخَّمت ممارسات التوظيف الحكومية توقعات الأجور إجمالًا، واعتبرت الشهادات أكثر أهمية من المهارات الحقيقية، الأمر الذي أثر على الخيارات التعليمية، وأسهم في عدم توافق المهارات(١).

كما أن هناك قناعة تامة بأن الإنفاق على برامج التشغيل في القطاع العام يضعف من الوضع الحالي للحكومات؛ لأنه ببساطة قد يكون سوق العمل الفعلي في مناطق معينة يحتاج إلى خلق فرص عمل تناسب طبيعته، بدلًا من زيادة إجمالي فرص العمل في القطاعات الحكومية في كل المناطق، هذا إلى جانب أن إستراتيجية التوظيف في القطاع الحكومي قد يكون لها آثار قانونية تتمثل في : عدم تطوير المهارات الاجتماعية والسلوكية للعاملين؛ وذلك بسبب روتينية أداء العمل في القطاعات الحكومية، وهذا ما أكده الخبراء في كل من "البنك الدولي" وفي "كلية انسياد" INSEAD لإدارة الأعمال(٢).

وتلخيصًا لما سبق، تتمثل أهم التحديات، والضغوطات التي تقف حجر عثرة أمام توفير فرص عمل للشباب، والتي شكَّلت بدورها دواعي جوهرية لحاجة المجتمع المصري لفكر المشروعات الصغيرة في "مصر" في الآتي:

١- إرث من الجمود المؤسسي، والإصلاحات الفاشلة خاصة في نظام التعليم.

٢- التحول الديموجرافي المتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني.

---

(١) دومنيك جيوم وآخرون: "بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: محددات وتحديات"، في: "التصدي لتحدى ١٠٠ مليون شاب عربي: وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام ٢٠١٢"، المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة صلتك، سويسرا، ٢٠١٢، ص٨.

(2) ManpowerGroup: "How policy makers Can Boost Youth Employment", Milwaukee. USA, 2012, pp. 6-7. Available at: http://www.manpowergroup.com/wps/wcm/connect/d2ef580f-8cea-4e22-afcb-495998121435/How_Policymakers_Can_Boost_Youth_Employment_FINAL_09-18-12.pdf?MOD=AJPERES. Accessed on: 7-8-2018.

٣- عدم توافق المهارات في سوق العمل، بسبب إخفاق أنظمة التعليم في تزويد المجتمع بخريجين يتمتعون بالمهارات المطلوبة.

٤- ضخامة القطاعات الحكومية، وارتفاع فاتورة أجورها مما شوّه نواتج سوق العمل، بسبب ممارسات التوظيف الحكومية الخاطئة.

ومن هنا كانت المعادلة الصعبة التي تواجه الحكومة المصرية هي كيفية استيعاب تلك الضغوط المتوارثة، والمتعاقبة، وكيفية بذل جهود جادة لتصميم برامج تراعى الظروف الحالية، وتُطبَق على نحوٍ يحفز الشباب لتطوير المهارات التي تتطلبها أسواق العمل، ويحث المعلمين على التركيز على تطوير المهارات، ويدفع الأهل إلى مساعدة الشباب على خوض مغامرة بناء مستقبل مهني يتناسب مع تطلعات القرن الواحد والعشرين.

الأمر الذي حث الحكومة المصرية على البحث عن منهجيات جديدة تنطلق بها من مشاريع الإصلاحات الضخمة (غير المجدية) إلى "الإبداع"، و"الابتكار الاجتماعي" الموجه للشباب، تعتمدها الحكومة، والمؤسسات غير الحكومية للتصدي لتحدى بطالة الشباب، وتراوحت هذه المنهجيات من "برامج اكتساب المهارات، والتطوير المهني" – كالخطة الوطنية للتدريب من أجل التشغيل[١] – إلى "برامج تمويل المشروعات الصغيرة، وريادة الأعمال الشبابية" – كإطلاق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٢]، ومن قبله "الصندوق الاجتماعي للتنمية"؛ ففي ظل الإحباط العام الناجم عن عدم فعالية المنهجيات التقليدية في توفير فرص عمل للشباب في "مصر"، أصبحت "ريادة الأعمال" و"إقامة المشروعات الصغيرة" مفتاحي التصدي لتحدى البطالة؛ خاصة بعد اقتناع صانع القرار بأن التشجيع على "إنشاء المشروعات الصغيرة" و "ريادة الأعمال" أصبحا توجهًا عالميًا، يحظيا باهتمام حكومات غالبية دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء؛ وتأكيدًا على ذلك نجد في مقالة نشرتها مؤخرًا "مجلة الإيكونوميست" البريطانية The Economist تحمل عنوان " European Entrepreneurship: les Miserable" "ريادة الأعمال الأوربية: البؤساء"، تناولت الحديث عن "ثقافة النفور من المخاطر" "Risk Averse Culture"، وأشارت المقالة إلى أن تلك الثقافة تُعد واحدة من أهم الأسباب الرئيسية التي لا تدع فرصة للمجتمع الأوربي في إنشاء العديد من

(١) وزارة التعاون الدولي: "محلب يطلق الخطة الوطنية للتدريب من أجل التشغيل"، مجلة التعاون الدولي، العدد (٢)، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥.

(٢) سيمون وايت، مرجع سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

الشركات الجديدة، وهذا على عكس ما يحدث في "الولايات المتحدة" التي تشهد نموًا سريعًا في العديد من الشركات والمشروعات الخاصة؛ إيمانًا منها بضرورة تعزيز قيم "ريادة الأعمال" للشباب الأمريكي، وتقديم الدعم اللازم لأصحاب تلك المشاريع التي تعزز من خلق المزيد من فرص العمل(١).

ووفقًا لرأى الدكتور "شايلندرا فياكامام" Shailendra Vyakamam – مدير مركز تعلم ريادة الأعمال بجامعة "كامبريدج" – أن الدعم والتدريب للشباب يمكن أن يساعد على تحسين مهارات الشباب، ومن ثم نجاحهم مهنيًا، وتوفير المزيد من فرص العمل، مما يدعو إلى ضرورة تبنى الحكومات إستراتيجية لريادة الأعمال خاصة في المجتمعات النامية، وتابع قائلًا: "أن التدريب على تنظيم المشاريع الصغيرة، خاصة إذا كان جزءً لا يتجزأ من مناهج المدارس والكليات يمكن أن يعزز من ثقافة الابتكار، والمخاطرة الحذرة، مما يعزز من خلق المزيد من فرص العمل وتشغيل الشباب في كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء"(٢).

وأشار إلى أن "جامعة ميامي" بـ "الولايات المتحدة" لنا فيها أسوة حسنة؛ حيث قامت بتقسيم خطة عمل أشرف عليها كبار أساتذة ريادة الأعمال، موجهة للشباب المبتدئين، تجمع بين التدريب، وإكساب المهارات التجارية التي يحتاجها سوق العمل الأمريكي، بحيث تكون تلك الخطة موجهة لمساعدة الطلاب على تعلم كيفية رؤية وتقسيم الفرص، وكيفية إشراك الممولين المحتملين، وجذب الشركاء، والعملاء(٣).

ووفقًا لرأى "كانينغهام" Cunningham الخبير في "البنك الدولي"، أن تجربة "البنك الدولي" World Bank في دعم برامج ريادة الأعمال، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تشير إلى أن التدريب على المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل ليست كافية لمساعدة أصحاب المشاريع الجديدة على إطلاق مشاريعهم الخاصة؛ ولكن يجب أن يزود التدريب بثلاثة أشكال إضافية من رأس المال Capital:

- رأس المال المعرفي Knowledge Cap: وهو العمل على مساعدة الشباب المبتدئين على فهم طبيعة السوق، والموارد، وفرص الدعم الحكومي.

(1) The Economist: "European entrepreneurs: les Miserables", 28- July, 2012, Available at: http://www.economist.com/node/21559618. Accessed on: 27-9-2016.
(2) ManpowerGroup, op.cit, p. 7.
(3) Ibid.

- رأس المال الاجتماعي Social Cap: وهو يتمثل في كيفية توفير التواصل، وهمزة الوصل بين الشباب وبين عملائهم.
- رأس المال المالي Financial Cap: وهو يتمثل في توفير التمويل اللازم لتشغيل المشروع(١).

هذا على المستوى العالمي فيما يتعلق باهتمام حكومات غالبية دول العالم المتقدم بالمشروعات الصغيرة، وريادة الأعمال، إضافة إلى ذلك تحظى "المشروعات الصغيرة" و"ريادة الأعمال" باهتمام استثنائي من جانب شباب منطقة الشرق الأوسط؛ فوفقًا لبيان استبيان "مرصد ريادة الأعمال العالمي"(٢) "Entrepreneurship Monitor" لعام (٢٠٠٩) أبدى شباب منطقة الشرق الأوسط أكثر من غيرهم اهتمامهم بتأسيس أعمال خاصة بهم في غضون الأعوام المقبلة، وتراوحت نسبة هؤلاء بين (٢٤%) في اليمن، و(٦٨%) في تونس، في حين بلغ المعدل الوسطى العالمي (٢٤%) فقط(٣).

الأمر الذي بات معه يقينًا أن "المشاريع الصغيرة" صارت تمثل مصدرًا مهمًا لنشاط ريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل، وهذا الأمر تبرهنه الوقائع عالميًا، مما توجب على الحكومة المصرية ألا تخرج عن هذه القاعدة، والاعتماد على منهجية "إقامة المشروعات الصغيرة"، والحث على برامج ريادة الأعمال.

٢) بدايات تجربة المشروعات الصغيرة :

لا شك أن "المشروعات الصغيرة" في "مصر" كانت موجودة منذ القدم؛ ففي معظم أحياء المدن الكبيرة، كانت توجد خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة، كالغزل، والنسيج، والعقادة، والصباغة، وصناعة الخيام، والمصنوعات اليدوية، وتجهيز التوابل، ودبغ الجلود، والصناعات الخشبية، والحديدية وغيرها ... فقد ساهمت تلك المشروعات الصغيرة على مر التاريخ في تنمية، وتطوير الاقتصاد المصري، وإن كان المسمى لم يكن هناك اتفاق عليه وقتئذٍ(٤).

---

(1) ManpowerGroup, op.cit., p. 7, p. 11.

(2) Olga Rastrigina and Vyacheslav Dombrovsky: "Global Entrepreneurship Monitor", Lat Via Report, 2009, Available at: https://www.sseriga.edu/download.php?file=files/researchpapers/gem_2009_en.pdf&file_name=gem_2009_en.pdf. Accessed on: 9-8-2018.

(٣) طارق محمد يوسف، مرجع سابق، ص٦.

(٤) ليلى كامل البهنساوي: "السياق الاجتماعي وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (٣)، يناير ٢٠٠٩، ص ١٥.

أما إذا أردنا تحديد بدايات "المشروعات الصغيرة" في "مصر"، بمسماها الحالي، وطبيعتها المتفق عليها عالميًا، فيمكن القول بأن عام (١٩٩١) هو العام الذي شهد بدايات تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في "مصر"؛ من خلال البرنامج المصري "لتشجيع المشاريع الصغيرة"، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام (١٩٩٨) أكثر من (٨٦) ألف مشروع صغير، بقيمة تقدر بحوالي (٤٥٠) مليون دولار أمريكي، منها (٤٥) ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة، والمشاريع المنزلية)[١].

٣) تعريف "المشروعات الصغيرة" :

كان هناك خلاف في الرأي بين مختلف الأجهزة والهيئات حول تعريف المشروعات الصغيرة في "مصر"، وظلت المشروعات الصغيرة في "مصر" تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها؛ نظرًا لاختلاف النظرة إليها من حيث الأغراض، والأهداف، لدى كل من أجهزة التخطيط، والإحصاء، والمجالس القومية المتخصصة ...، – أنظر جدول (١) –، إلى أن صدر "قانون المشروعات الصغيرة" رقم (١٤١) لسنة (٢٠٠٤)، حيث يُعد هذا القانون هو الأساس الآن في تحديد ما هو صغير، وما هو متناهي الصغر، وما هو متوسط.

ويُعرِف القانون، في مادة (١)، من الباب الأول "المشروعات الصغيرة" بأنها "كل منشأة أو شركة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا، أو تجاريًا، أو خدميًا، ولا يقل رأس مالها المدفوع[٢] عن خمسين ألف جنيه، ولا يجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملًا"[٣].

---

(١) سمير زهير الصوص: "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، مكتب محافظة قلقيلية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، ٢٠١٠، ص ٣٢.

(٢) يتم استخدام مصطلح "رأس المال المدفوع" بدلًا من مصطلح "حجم الأعمال (المبيعات أو الإيرادات السنوية)" في حالة الشركات والمنشآت الجديدة، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط.

(٣) وزارة التجارة والصناعة: "قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤"، ط٢، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢.

كما أقّر القانون في مادة (٥) من الباب الثالث، فيما يتعلق بتمويل "المشروعات الصغيرة": "يُنشأ في كل محافظة، بقرار من المحافظ، وبالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوقًا أو أكثر لتمويل المنشآت الصغيرة، ومتناهية الصغر، من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية، وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحدد لتنظيم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة.

جدول (١) : يوضح التعريفات التي قُدمت لمصطلح المشروعات الصغيرة من مختلف الأجهزة والهيئات في "مصر".

م	الجهات	تعريف المشروعات الصغيرة
١-	وزارة الصناعة والتجارة	ينصب تعريف وزارة الصناعة للمشروعات الصغيرة على المشروعات الصناعية، واستخدمت الوزارة معياري "الأيدي العاملة"، و "تكاليف الاستثمار"، ومن ثم عرفت الوزارة "المشروعات الصغيرة" على أنها: المشروعات التي يعمل بها من (١٠) إلى (٤٩) عاملاً، وتكون الحدود القصوى لتكاليف الاستثمار (٥) ملاين جنيه مصري.
٢-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	"أي مشروع يعمل به ما بين (١) : (٩٩) عاملاً.
٣-	معهد التخطيط القومي	المشروعات التي يعمل بها من (١٠) حتى (٤٩) عاملاً.
٤-	الهيئة العامة للتصنيع	المشروعات التي تصل تكاليفها الاستثمارية حتى مليون جنيه.
٥-	المجالس القومية المتخصصة	المشروعات التي يعمل بها من (١٠) لأقل من (١٠٠) عامل، ورأس مال المعدات لا يقل عن (٥٠٠) ألف جنيه.
٦-	البنك المركزي المصري	المشروعات التي يكون رأس المال المدفوع فيها يتراوح من (٥٠) ألف إلى (٥) ملايين جنيهًا مصريًا للمنشآت الصناعية، و(٣) ملايين لغير الصناعية، ويكون حجم العمالة فيها أقل من (٢٠٠) فرد.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على كل من:

١- وزارة التجارة الخارجية: "دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: تقرير نهائي"، منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٦.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "دراسة واقع المشروعات الصغيرة في مصر"، مرجع سابق، ص ١٥.

٣- ممدوح الشرقاوي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٢.

٤- قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري، جلسة (٣) ديسمبر ٢٠١٥.

وبإمعان النظر في الجدول السابق – جدول (١) سنلاحظ، وللوهلة الأولى أنه لم يحدث اتفاق على الحدود الدنيا، والحدود القصوى لعدد العاملين، أو لرأس المال من مختلف الجهات، والهيئات المصرية، أيضًا هناك اختلاف في التعاريف من عامٍ لآخر.

وفيما يتعلق بنص القانون، فمن الملاحظ أن القانون لم يحدد الحد الأدنى لعدد العاملين فيه، وإنما اكتفي بتحديد الحد الأعلى فقط، مما يجعل هناك خلطًا بين الأحجام المختلفة للمشروعات خاصة متناهية الصغر، والصغيرة، وهذا يعنى ضرورة تحديث، أو تعديل القانون بحيث يأخذ في اعتباره الأحجام المختلفة لهذه المشروعات وفقًا لمعايير محددة يتم الاتفاق عليها، سواء من حيث الحد الأدنى، والحد الأعلى لحجم رأس المال، ومن حيث الحد الأدنى، والحد الأعلى لحجم العمالة، وكذلك نوعية التكنولوجيا المستخدمة، ومن حيث قيمة المبيعات السنوية، وبذلك يصبح لدينا تعريف موحد ومقنن، يوازن بين المعايير الكمية، والمعايير الكيفية، فيتحقق لدينا التكامل في تعريف المشروعات الصغيرة في "مصر".

كما يلاحظ أيضًا أن القانون قد أخص "الصندوق الاجتماعي للتنمية" باعتباره الجهة المختصة بالعمل على تمويل، وتنمية المشروعات الصغيرة، بالتعاون مع بعض الجهات المحلية في المحافظات، والجمعيات الأهلية، وهذا أمر يناقض الواقع الحالي، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء في عام (٢٠١٧) قراره رقم (٩٤٧) لتأسيس "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"[١] التابع لـ"وزارة التجارة والصناعة"، بحيث يكون الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذًا على من تقع مسئولية تنمية المشروعات الصغيرة ودعمها ماديًا وفنيًا الآن؟!

وهذا أيضًا يؤكد على ضرورة تحديث، أو تعديل القانون بحيث يلائم المستجدات الحالية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يشير هذا التناقض إلى عدم وجود سياسة بعيدة المدى متبعة لدى صانع القرار في هذا الشأن، بحيث يسير على خطاها كل مسئول جديد، وليس العكس، أي تسير السياسة وفق كل مسئول جديد، ووفق قناعته الشخصية، التي حتمًا تختلف من مسئول إلى آخر، وللأسف هذا الأمر يحدث في العديد من المجالات، وعلى مختلف المستويات.

---

(١) منظمة العمل الدولية: "نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة"، مرجع سابق.

ولا يدعو الباحث هنا أبدًا إلى عدم مرونة القوانين، والسياسات بحيث لا تلائم طبيعة المستجدات، ولكن الغرض هنا هو الحاجة إلى وجود خطة إستراتيجية بعيدة المدى يُرصد بها الخطوط العريضة للعديد من الأهداف التنموية، ويسعى كل مسئول جديد إلى تنفيذها، ولدينا حاليًا في "مصر" مثال كبير يُحتذى به اسمه "**إستراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠**".

وبإمعان النظر أيضًا في جدول (١) أيضًا سنلاحظ تفاوتات كبيرة بين بعض التعريفات وبين تعريف القانون (١٤١)، فمثلًا يُظهِر تعريف "البنك المركزي" تفاوتًا كبيرًا مع تعريف القانون، خاصة وأن تعريف "البنك" وضع حدًا أعلى للمشروعات الصغيرة فيما يتعلق بحجم رأس المال (٥) مليون جنيه، وحد أعلى للعمالة (٢٠٠) فرد، وهنا يظهر التفاوت الكبير بينهما، الأمر الذي يشير إلى ضرورة وضع معايير موحدة لتوصيف، وتصنيف المشروعات الصغيرة، ومتوسطة الحجم، والأخذ في الاعتبار خصوصية، وطبيعة كل نشاط اقتصادي، وما يستلزمه من موارد، وأدوات إنتاج، فمثلًا يحتاج مصنع الأسمنت إلى عددٍ قليل جدًا من العاملين، مقارنة بحجم إنتاجه السنوي، واحتياجاته الرأسمالية التي تُقدر بالمليارات، ومن ناحية أخرى، قد نجد بعض الأنشطة الخدمية التي توظِف مئات العاملين، ولكن حجم رأس المال المطلوب لإنشائها محدود، وحجم أعمالها ليس بالكبير أيضًا، كخدمات النظافة، والأمن، والصيانة وما إلى ذلك.

أيضًا لم يشر التعريف إلى أية أنشطة أو مشروعات صغيرة متعلقة بالنشاط الزراعي، واقتصر التعريف فقط على الأنشطة الاقتصادية، والتجارية، والخدمية، على الرغم من وجود العديد من المشروعات الصغيرة في المجال الزراعي كمشروعات المناحل، والمزارع الحيوانية، ونباتات الزينة...

كذلك لم يوضح التعريف ما إذا كان يتضمن الحرفيين، والعمالة اليدوية، وسائقي التاكسي، ووسائل النقل الشعبية (كالتوكتوك مثلًا)، فهذه أنشطة اقتصادية بلا شك، وتشغل قطاعا كبيرا من قوة العمل[١]، إن هذه الأسئلة، وغيرها، ضرورية لوضع تصور واقعي، وشامل لمستقبل هذا القطاع، وما يحتاجه من دعمٍ، أو توجيه لكي يرفع من حجم الإنتاج، والصادرات، ويخفض من حجم البطالة بشكل مستدام.

(١) أيمن هدهود وآخرون: "دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، برنامج الحرية الاقتصادية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٧، ص ٧.

٤) أهمية المشروعات الصغيرة للاقتصاد المصري :

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا اقتصاديًا، واجتماعيًا بارزًا في الاقتصاد المصري؛ فوفقًا للإحصاءات الرسمية[١]:

أ- تُمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة التي تقوم بتوظيف أقل من (٥٠) عاملا حوالي (٩٩%) من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي.

ب- يسهم قطاع المشروعات الصغيرة بما لا يقل عن (٨٠%) من إجمالي القيمة المضافة.

ج- يعمل في قطاع المشروعات الصغيرة حوالي (٣/٢) قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي (٤/٣) قوة العمل بالقطاع الخاص الزراعي.

د- على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز (٤%) فقط مقارنة بـ (٦٠%) في "الصين"، و(٥٦%) في "تايوان"، و(٧٠%) في "هونج كونج" و(٤٣%) في "كوريا".

ولقد ازدادت هذه الأهمية بشكلٍ كبير عقب أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير وذلك مع ارتفاع حدة المطالب الفئوية لكثير من فئات المجتمع المصري بالإضافة إلى مطالب النازحين من الدول العربية الأخرى.

وبالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة إلا أنها لا زالت تعاني، خاصة عند سعيها للحصول على الخدمات التمويلية اللازمة لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل، والثابت، والتي تتسم بالاستمرارية، حيث تواجه هذه المشروعات عقبات جمة في سبيل حصولها على التمويل المصرفي وذلك للعديد من الأسباب التي سنتناولها فيما بعد.

ولكل ما تقدم نجد أن "المشروعات الصغيرة" تلعب العديد من الأدوار الهامة للاقتصاد المصري، والتي تحقق جميعها في نهاية الأمر التنمية المنشودة، ويمكن توضيح دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة في "مصر"، على النحو التالي[١]:

---

(١) وزارة التجارة والصناعة: "إحصائيات"، مايو ٢٠١٥، متاح في:
www.mfti.gov.eg Accessed on: 10-8-2018.

(٢) ممدوح الشرقاوي وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٧-١٨.

أ- **دور المشروعات الصغيرة في إصلاح هيكل الصناعة** : تمتلك هذه المشروعات إمكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية فيمكنها أن تساهم في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي، والناجم عن الزيادة المستمرة للمستلزمات الأجنبية على حساب المنتجات المحلية بما يؤدى إلى تفاقم مشكلة الطاقات الإنتاجية المعطلة نتيجة لنقص العملات الأجنبية.

ب- **دور المشروعات الصغيرة في تشغيل اليد العاملة** : تتمتع المشروعات الصغيرة بخصائص من أهمها استخدام الأساليب الفنية كثيفة العمل، وبالتالي يمكنها استيعاب أعداد كبيرة من العمال، وقدر محدود من رأس المال حيث تقل تكلفة خلق فرص العمل في هذه المشروعات عن التكلفة في المشروعات الكبيرة لانخفاض تكاليفها الاستثمارية، كما يمكن التوسع في إنشاء هذه المشروعات في المناطق العمرانية الجديدة، وبالتالي يمكنها استيعاب العمالة الفائضة المتوافرة في التجمعات الحضرية الكثيفة.

ج- **دور المشروعات الصغيرة في جذب المدخرات** : تعتبر هذه المشروعات مجالًا خصبًا لتشجيع الادخار المحلى حيث تتميز بانخفاض تكاليف رأس المال بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط المشاركة التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم؛ أي أن إقامة هذه المشروعات يمثل نمطًا للاستثمار أكثر انسجامًا مع تفضيل المستثمرين وخاصة في "مصر"، حيث يشكل أحد الأوعية الهامة لاجتذاب المدخرات، وتحويلها إلى استثمار منتج بدلًا من تبديدها في أوجه الإنفاق الأخرى غير المنتجة.

د- **دور المشروعات الصغيرة في تدعيم الصادرات:** يواجه الاقتصاد المصري عجزًا كبيرًا، ومتزايدًا في الميزان التجاري، لذلك من الضروري العمل على زيادة العائد الصافي للصادرات الناتجة من الاستثمارات المحققة، ويمكن أن تقوم المشروعات الصغيرة بدور هام في تنمية الصادرات، وتخفيض العجز في الميزان التجاري، وذلك بطريقة مباشرة من خلال كسب الأسواق الخارجية، ويتحقق لها ذلك من خلال رفع مستوى جودة منتجاتها، أو بطريقة غير مباشرة؛ وذلك من خلال تزويد المنشآت الصناعية الكبيرة بالمواد الخام المحلية، والعمالة المحلية وبالتالي عدم اللجوء إلى استخدام المواد الخام المستوردة أو استقدام العمالة من الخارج.

هـ- **دور المشروعات الصغيرة في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية :** يقترن تنمية، ودعم هذه المشروعات بالدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية، والتي تستهدف أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل والقوى الشرائية، وخلق فرص عمل بين أفراد المجتمع، حيث أن هذه المشروعات تتصف بالانتشار الجغرافي مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تتركز في المدن الرئيسية، لذلك نجد أن لهذه المشروعات القدرة على تحقيق أهداف تنموية، واجتماعية تتمثل في انتشار الصناعة في وسط التجمعات السكانية بما يخفف من حدة الفقر في المناطق الأقل تقدمًا والنائية، ويساهم في تقليل الفوارق بين الحضر والريف، كما تساهم في امتصاص فائض العمالة الزراعية في الريف، وخصوصًا في حالة تواجد بطالة مقنعة وهي بذلك تحِد من هجرة أهل الريف للمدن، إلى جانب إعطائها لفرصة أكبر لقطاع عريض للعمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة حيث أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيات بسيطة وأقل تعقيدًا من المشروعات الكبيرة.

المبحث الثاني – حال المشروعات الصغيرة في "مصر" والجهات الداعمة لها :

١) واقع المشروعات الصغيرة في مصر :

بصفةٍ عامةٍ تُشكِل المشروعات الصغيرة (٩٩%) من المشروعات الخاصة في "مصر"، كما تستوعب (٨٥%) من العمالة في القطاع الخاص غير الزراعي، و(٤٠%) من إجمالي حجم العمالة. وعلى مدى السنوات السابقة كانت هذه المشروعات تستوعب بصفة أساسية الوافدين على قوة العمل، وعلى الرغم من أن إجمالي المشروعات الصغيرة زاد بمعدل (٤%) سنويًا في المتوسط خلال العشر سنوات الماضية، وزاد التشغيل فيها بأكثر من (٥%) يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة "قطاعًا هشًا" إلى حدٍ كبير، ويرجع السبب وراء ارتفاع معدلات النمو في إنشاء هذه المشروعات إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تدفع الشباب إلى إنشاء مشروعات جديدة، خاصة في مجال تجارة التجزئة، وهو ما يؤدى إلى زيادة احتمال فشل هذه المشروعات، ويبلغ متوسط عدد العمالة في المشروعات الصغيرة (٢,٣) عامل، كما أن ثلاثة أرباع جميع المشروعات الخاصة يعمل لديها أقل من (٣) عمال، وأكثر من (٨٠%) من المشروعات الصغيرة هي مشروعات غير رسمية، وتتسم بانخفاض القيمة المضافة، وتدنى نوعية الإنتاج، وضعف قدرتها على التصدير.

وتخضع المشروعات الصغيرة الرسمية لإطارٍ قانوني، وتنظيمي يتسم بالتعقيد، والبيروقراطية، ولا يستجيب لظروف التشغيل الخاصة بها، كما تواجه هذه المشروعات الكثير من المعوقات الأخرى التي سنتطرق إليها فيما بعد، وعلى الرغم من أن عدد المشروعات الصغيرة في تزايد فإن هذا لم يسفر عن انخفاض مستوى الفقر، بل في الواقع زادت مستويات الفقر في السنوات الأخيرة ويقوم معظم رواد الأعمال الجدد بتمويل مشروعاتهم عند بدء تأسيسها من مواردهم الشخصية، ووفقًا "للمسح العالمي لريادة الأعمال" Entrepreneurship Monitor Survey (GEM)، فإن الغالبية العظمى من المشروعات الوليدة، والمبتدئة في "مصر" هي مشروعات صغيرة، كما أن (٦٠%) من رواد الأعمال المبتدئين في "مصر" يمولون مشروعاتهم عند بدء تأسيسها بأقل من (٥٠) ألف جنيه[١].

وفي دراسة حديثة أجراها "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" لرصد واقع المشروعات الصغيرة في "مصر" في الفترة من عامي (٢٠٠٩) إلى عام (٢٠١٥)، من حيث أعداد المنشآت والعاملين فيها، وإجمالي ومتوسط الأجور، والإنتاج التام والقيمة المضافة تبين الآتي[١]:

أ- واقع المشروعات الصغيرة على مستوى المحافظات :

*** أعداد المنشآت والعاملين :**

- بلغ إجمالي عدد منشآت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى المحافظات (٢,٤) مليون منشأة، بلغ عدد العاملين بها (٦,٣) مليون عامل.
- تأتى محافظة القاهرة في "المرتبة الأولى" من حيث عدد المنشآت (٣١٥,٦) ألف منشأة بنسبة (١٣,١%) من إجمالي عدد المنشآت، بلغ عدد العاملين بها (١,٣) مليون عامل بنسبة (٢١,٤%) من إجمالي عدد العاملين.

---

(١) هبه حندوسة: "تحليل الموقف: التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر"، مرجع سابق، ص٤٠، متاح في:

http://www.eg.undp.org/content/dam/egypt/docs/LegalFramework/2010_Sit%20Analysis_KDCFE_Arabic.pdf. Accessed on : 25-8-2018.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "دراسة واقع المشروعات الصغيرة في مصر"، مرجع سابق، ص ص ٤٤-٤٩.

- تأتي محافظة الجيزة في "المرتبة الثانية" من حيث عدد المنشآت (١٩٩,٦) ألف منشأة بنسبة (٨,٣%) من إجمالي عدد المنشآت، بلغ عدد العاملين بها (٥٦٨,٥) ألف عامل بنسبة (٩%) من إجمالي عدد العاملين.
- تأتى محافظة "الوادي الجديد" في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المنشآت (٥,٩) ألف منشأة بنسبة (٠,٢%) من إجمالي عدد المنشآت، بلغ عدد العاملين بها (١٤,٥) ألف عامل بنسبة (٠,٢%) من إجمالي عدد العاملين.

*** إجمالي ومتوسط الأجور :**

- بلغ إجمالي أجور العاملين بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى المحافظات (٣٦,٤) مليار جنيه، بلغ متوسط أجر العامل على مستوى المحافظات (٥,٨) ألف جنيه سنويًا.
- تحظى محافظة القاهرة "بالمرتبة الأولى" حيث بلغ إجمالي أجور العاملين بقيمة (١٣,٩) مليار جنيه، بلغ متوسط أجر العامل بها (١٠,٣) ألف جنيه.
- تأتى محافظة الجيزة في "المرتبة الثانية" حيث بلغ أجور العاملين (٤,٣) مليار جنيه، بمتوسط أجر العامل (٧,٦) ألف جنيه.
- تأتى محافظة الوادي الجديد في "المرتبة الأخيرة" بقيمة (٤٦,٦) ألف جنيه بمتوسط أجر العامل ٣,٢ ألف جنيه سنويًا.

*** الإنتاج التام والقيمة المضافة :**

- بلغت قيمة الإنتاج العام للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى المحافظات (٤٠٣,٨) مليار جنيه، بلغ إجمالي القيمة المضافة الإجمالية على مستوى المحافظات (٢٨٢,٣) مليار جنيه.
- تأتى محافظة القاهرة في "المرتبة الأولى" حيث بلغ قيمة الإنتاج التام (١٧١,٤) مليار جنيه بنسبة (٤٢,٤%) من إجمالي قيمة الإنتاج التام، والقيمة المضافة الإجمالية (١٢٢,١) مليار جنيه بنسبة (٤٣,٣%) من إجمالي القيمة المضافة.
- تأتى محافظة الجيزة في "المرتبة الثانية" حيث بلغ قيمة الإنتاج التام (٤١,٧) مليار جنيه بنسبة (١٠,٣%) من الإجمالي، والقيمة المضافة (٣١,٦) مليار جنيه بنسبة (١١,٢%) من إجمالي القيمة المضافة.

- تأتى محافظة الوادي الجديد في "المرتبة الأخيرة" (٥١٨,٨) مليار جنيه بنسبة (٠,١%) من الإجمالي، والقيمة المضافة (٣٨٩,٨) مليار جنيه بنسبة (٠,١%) من الإجمالي.

ب- واقع المشروعات الصغيرة على مستوى النشاط الاقتصادي:

*** أعداد المنشآت والعاملين :**

- بلغ نشاط تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات (١,٤) مليون منشأة بنسبة (٥٧,١%) من جملة المنشآت، بلغ عدد العاملين (٣) مليون عامل بنسبة (٤٧,١%) من جملة العاملين (شكل ١).
- يأتي نشاط الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية (٣٨٢,٥) ألف منشأة بنسبة (١٥,٩%) من جملة المنشآت، وعدد العاملين (١,٤) مليون عامل بنسبة (٢١,٤%) من جملة عدد العاملين.
- يأتي نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء في المرتبة الأخيرة بأقل عدد من المنشآت (٦) منشأة، عدد العاملين (١٤٧) عامل (شكل ٢).

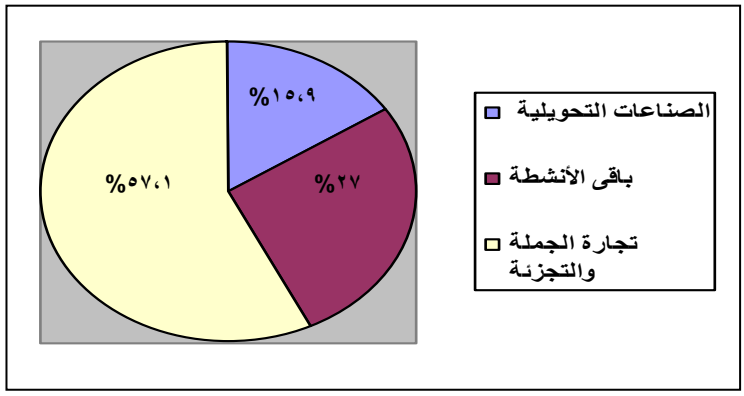

شكل (١) : يوضح التوزيع النسبي لمنشآت المشروعات الصغيرة طبقًا للنشاط الاقتصادي عام (٢٠١٢/٢٠١٣).

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "٥٠,٣% نسبة مساهمة المرأة في المشروعات المتناهية الصغر من الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٥)"، بيان صحفي، القاهرة، ٢٠١٨، متاح في: www.campas.gov.eg

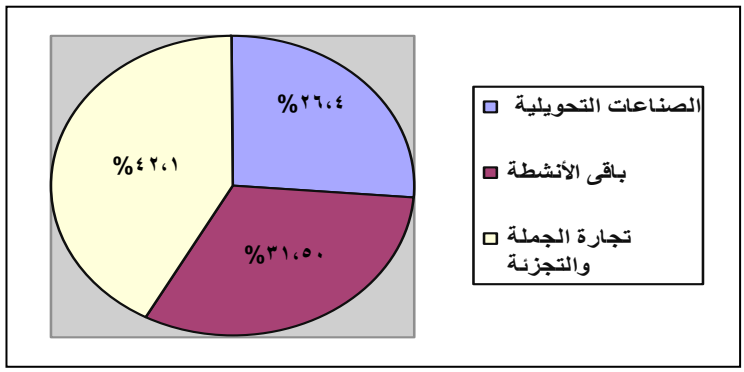

شكل (٢) : يوضح التوزيع النسبي للعاملين بالمشروعات الصغيرة طبقًا للنشاء الاقتصادي عام (٢٠١٢/٢٠١٣).

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "٥٠,٣% نسبة مساهمة المرأة في المشروعات المتناهية الصغر من الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٥)"، بيان صحفي، القاهرة، ٢٠١٨، متاح في: www.campas.gov.eg

ج- قراءة استنطاقية لبيانات الدراسة :

يمكن للباحث بعد عرض بيانات دراسة "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" عن واقع "المشروعات الصغيرة" في "مصر"، أن يقوم بقراءة استنطاقية لأرقام، ونسب البيانات التي سبق وأشرنا إليها ويمكن تناول ذلك على مستويين :

- المستوى الأول : ملاحظات بصفة عامة، مرتبطة بالشكل العام للبيانات.
- المستوى الثاني : ملاحظات خاصة، متعلقة بواقع المشروعات الصغيرة على مستوى كل من المحافظات، والنشاط الاقتصادي.

المستوى الأول : ويمكن توضيح أهم الملاحظات الخاصة به على النحو التالي :

- على الرغم من مجهودات "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" في حصر المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وأيضًا متناهية الصغر على مستوى كل المحافظات، وكذلك النشاط الاقتصادي، ولكن نجد أن آخر إصدار لهذه الدراسة بتاريخ (٢٠١٦)، في حين أن البيانات التي جمعت عن واقع المشروعات الصغيرة قد جمعت حتى تاريخ العام المالي (٢٠١٢/٢٠١٣).

كما أن الدراسة معنونة على النحو التالي (دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في "مصر") خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥).

إذن لدينا ثلاثة تواريخ مختلفة، وفي أزمنة مختلفة، مما يجعلنا أمام مشكلة حقيقية لا يمكن بسببها تقييم وضع المشروعات الصغيرة في "مصر" بصورة واقعية، خاصة وأننا اليوم في الثلث الأخير من العام (٢٠١٨).

- لم تفرق البيانات بين "المشروعات الصغيرة"، و"المشروعات متناهية الصغر"، وإنما جُل البيانات التي تم عرضها جاءت مجمعة عن القطاعين معًا، وتعاملت مع إحصائيتهما وكأنهما قطاع واحد، على الرغم من أن القانون (١٤١) قد فرق بين القطاعين، الأمر الذي يعطى صورة ضبابية عن حجم المشروعات الصغيرة، والمشروعات متناهية الصغر الفعلي لكل منهما، مما يؤثر بالسلب على معرفة مدى مساهمة كل قطاع في الإنتاج والاقتصاد القومي، ومن ثم يجب تبويب بيانات كل قطاع على حدة.

المستوى الثاني: ويمكن توضيح أهم الملاحظات الخاصة به على مستويين :

- **على مستوى المحافظات :**

- احتلت محافظتا "القاهرة والجيزة" على النصيب الأكبر من أعداد المنشآت، والعاملين وبالتالي الأجور، ولعل ذلك راجع إلى قرب الجهات الداعمة (ماديًا وفنيًا)، وتركيزها في محافظتي القاهرة، والجيزة، مما يجعل تلك الجهات في قلب الحدث، هذا بجانب ارتفاع أعداد السكان الكبير في هاتين المحافظتين تحديدًا[(١)]، مما يرتفع معه أعداد، ونسب المنشآت، أو المشروعات بمختلف أحجامها، هذا بجانب أيضًا نزوح الشباب من الريف إلى هاتين المحافظتين تحديدًا باعتبارهما عوامل جذب للشباب للعمل فيها وفي تلك المشروعات، ولا ننسى بالطبع ارتفاع معدلات البطالة في كلتا المحافظتين.
- احتلت محافظة "الوادي الجديد" في المرتبة الأخيرة من حيث أعداد المنشآت والعاملين فيها، وهذا منطقي فمحافظة الوادي الجديد تكاد تكون من أقل المحافظات في "مصر" من حيث أعداد السكان.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت"، مرجع سابق.

- **على مستوى النشاط الاقتصادي:**

- احتلت "تجارة الجملة والتجزئة" على النصيب الأكبر من الأنشطة التي يكثر فيها المشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر، وهذه النتيجة في الحقيقة تعكس العديد من الحقائق منها: أن المجتمع المصري بطبيعته مجتمع استهلاكي، تكثر فيه مختلف المشروعات التي تشبع احتياجات الأفراد الاستهلاكية كتجارة الجملة، والبقالة ...، كما أن هذه الأنشطة تحديدًا غالبًا ما تحتاج إلى رأس مال صغير، ولا تحتاج إلى مهارات، أو استعدادات تقنية، مما يعكس إقبال أصحاب المشاريع على المشروعات على القطاعات الهشة، التي لا تؤثر على الاقتصاد القومي، والتي تتميز بانخفاض القيمة المضافة، وتدنى نوعية الإنتاج، وبالتالي ضعف قدرة تلك المشروعات على التصدير.
- احتلت أنشطة "الصناعات التحويلية" المرتبة الثانية، ولعل هذا بشير خير؛ فالصناعات التحويلية كما نعلم هي عمليات تعتمد على القدرة البشرية والآلات، من أجل الوصول إلى تنفيذ الإنتاج على نطاق كبير، ووفقًا لـ"هيئة الأمم المتحدة" تُعد الصناعات التحويلية عمليات تحويل ميكانيكية لمواد غير عضوية أو عضوية، بهدف الوصول إلى مواد جديدة عن طريق استخدام وسائل يدوية أو آلية، سواء طُبقت في المنازل، أو المصانع؛ لذلك من الممكن القول أن الصناعات التحويلية بشكل عام قد حرصت على الاستجابة لكافة حاجات الإنسان التي تشهد تزايدًا مع مرور الوقت، وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية، أو الثانوية التي تستخدم كمواد أولية في الصناعات التحويلية، وتقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من القطاعات التي يعمل كل منها في مجال معين، ومن الأمثلة على أهم أنواع الصناعات التحويلية: الصناعة الغذائية، وصناعة المنسوجات، والملابس، والورق، والخشب، والمواد النفطية، والمواد الكيميائية، والصناعة البلاستيكية، والمعدنية، وصناعة الإلكترونيات، مثل أجهزة الحاسوب والآلات، وصناعة الأجهزة الكهربائية.

وقد كشف تقرير صادر عن "البنك الدولي" عن أن البلاد الأقل دخلًا تعتمد على الصناعات التحويلية التي تتيح الوظائف، وفرص العمل للعمال غير المهرة، وتساعد على زيادة الإنتاجية، مما يجعلها في صدارة قيادة النمو الاقتصادي بوصفها محركًا رئيسًا للتنمية.

هذه هي أهم الملاحظات التي يمكن أن نلاحظها على دراسة "واقع المشروعات الصغيرة في مصر"، والتي لا شك تعكس الكثير من الحقائق، والقصور أيضًا في بعض النواحي، وبالطبع هذا لا يقلل من مجهودات "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، وإنما الغرض هنا هو إبراز أهم الملاحظات التي يمكن من خلالها وخلال غيرها تكتمل الصورة الصحيحة.

٢) الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في "مصر":

يتصور البعض خاطئًا بأن "التمويل" وحده هو العنصر الحاكم، والمؤثر على قدرة "المشروعات الصغيرة" على الإنشاء، والتشغيل، والاستمرار والنمو، وهذا تصور في الحقيقة يعكس قصورًا في التفكير؛ لأن "التمويل" وحده إذا توفر دون توجيه واعٍ، يصحبه توفير الاستشارات اللازمة، والتدريب، وتقديم المساعدات الفنية، والإدارية والتكنولوجية، وغيرها فلن يكون لهذا "التمويل" أي دور سوى أنه "حلية" تظهر أن هناك اهتماما بقطاع المشروعات الصغيرة في "مصر".

لذا سيعرض الباحث في هذه الجزئية كلا من : "الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر" "فنيًا"؛ أي الجهات المسئولة عن تقديم الاستشارات، والتدريب، ورفع القدرات، وإكساب الخبرات البشرية...، وكذلك عرض "أهم الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر" "ماديًا"، أو تمويليًا، سواء كانت تلك الجهات "مصرفية" – بنكية – أو جهات، ومؤسسات غير "مصرفية".

أ- الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في "مصر" فنيًا :

قامت الدولة بجهودٍ عديدة من أجل توفير الجهات الداعمة فنيًا، وتقديم العون اللازم لمساعدة الشباب في إنشاء مشروعاتهم الصغيرة، وكانت هذه الجهود إما جهود حكومية خالصة، أو بالتعاون مع هيئات، ومؤسسات، وجمعيات أهلية، ويمكن توضيح ذلك، مع إعطاء بعض الأمثلة لتلك الجهات الداعمة فنيًا على النحو التالي:

*** مركز بداية :**

في عام (٢٠١٠) قامت "الهيئة العامة للاستثمار" التابعة لوزارة الاستثمار، بإنشاء "مركز بداية" لريادة الأعمال، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم المركز

بتسيير حصول هذه المشروعات على الخدمات غير التمويلية في صورة الاستشارات، والدعم الفني المباشر، وتتمثل أهم البرامج التي يتبناها "مركز بداية" فيما يلي[١]:

- **برنامج ريادة الأعمال والابتكار** : كان الهدف الأساسي من البرنامج هو الوصول بمشروعات الشباب الريادية، وكذلك المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، لتصبح المحرك الرئيس لخلق فرص عمل جديدة، مع توفير المهارات، والإمكانيات اللازمة لخلق أجيال من رواد الأعمال المبتكرين.
- **أكاديمية بداية** : تعتبر "أكاديمية بداية للشركات الناشئة" هي الأولى في "مصر"، والتي تم تأسيسها بواسطة "مركز بداية" و "MCSBE" "مجلس الشرق الأوسط للمشروعات الصغيرة"، وذلك تحت رعاية "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة"، ويعمل برنامج "أكاديمية بداية" على تقوية، وصقل مهارات المشاركين من خلال مجموعة من المحاضرين الاقتصاديين، أصحاب الخبرات في شتى المجالات، ومساعدتهم على البدء في تنفيذ مشروعاتهم من خلال الاستفادة من الإمكانات والمواد المحدودة والمتاحة لهم.

*** صندوق دعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال: "صندوق تنمية التكنولوجيا":**

في عام (٢٠١٢) أطلقت الحكومة المصرية عدة مبادرات منها إنشاء "صندوق دعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال" بالتعاون مع "وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"، وذلك بهدف مساعدة الشركات الصغيرة على تحويل أفكارها، وطموحاتها العملية إلى شركات ناجحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى (الحاضنات التكنولوجية) التي تعمل على دعم ريادة الأعمال[٢].

*** مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال TIEC :**

يهدف "مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال" **TIEC** إلى تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم الاقتصاد الوطني، وقد أعلن الدكتور طارق كامل (وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حينئذٍ) عن بدء العمل رسميًا في المركز بالقرية الذكية يوم (٢٧) من سبتمبر (٢٠١٠).

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: "لمحة عن الاقتصاد المصري"، وزارة الاستثمار، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٤١.

(٢) محمد محمود عبد الله، مرجع سابق، ص ١٢.

كما يهدف المركز إلى إقامة اقتصاد قائم على الإبداع، وذلك عبر وضع الإستراتيجيات، وتقديم التسهيلات، والترويج للإبداع وريادة الأعمال، وإرساء مفهوم الملكية الفكرية في "الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"، وتطبيقاتها، والعمل كمحفز بين الحكومة، وكل من القطاع الخاص والجامعات، مع التركيز في الحصول على أرباح عبر تسويق الابتكارات وتراخيص الملكية الفكرية.

*** منصة المشروعات الصغيرة :**

تُعد "منصة المشروعات الصغيرة" أحدث، وأحد أهم محاور تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في "مصر"، وقد بادر "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" بإطلاق منصة المشروعات الصغيرة، النسخة التجريبية في عام (٢٠١٨) إيمانًا منه بدورها الهام في إتاحة المعلومات والخدمات عبر شبكة المعلومات الدولية، والتي قد لاقت قبولًا لدى الكثير من المهتمين، والعاملين بالمشروعات الصغيرة في "مصر".

تعمل المنصة الإلكترونية للمشروعات على تضمين كافة المعلومات، والبيانات والخدمات، والمبادرات المقدمة من الجهات، والمؤسسات الحكومية، والجمعيات الأهلية، وجمعيات رجال الأعمال، والقطاع الخاص وجميع الجهات الداعمة، والراغبة في تقديم خبراتها الواسعة والمثمرة في هذا المجال بهدف إتاحتها لأصحاب المشروعات الصغيرة، ورواد الأعمال، والشركات الناشئة في إطار من الشفافية، والجاذبية، والفاعلية من أجل تحقيق تطوير وتنمية مستدامة لهذا القطاع الحيوي.

بالإضافة إلى أنها من أهم العناصر الجاذبة، والداعمة للقطاع غير الرسمي للانضمام إلى القطاع الرسمي، حيث تقدر نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد المصري بنحو (٤٠%) من الناتج المحلى، ذلك عن طريق إتاحة، واستخدام كل المعلومات، والخدمات المالية، وغير المالية لتلك الفئات المحدودة الدخل والمهمشة من خلال القنوات الرسمية للقطاع المالي، وتشجيعها على إدارة مشروعاتها بشكل سليم لتفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، وما يمثله ذلك من فرص مهدرة.

فضلًا عن أن "منصة المشروعات" تقدم حزمة من الخدمات التي تلبي احتياجات جميع فئات وشرائح رواد ورائدات الأعمال من شباب هذا الوطن من معلومات عن مختلف الخدمات لأصحاب الأعمال، وحاضنات الأعمال وخدمات الإرشاد والتوجيه في مجال ريادة الأعمال.

أيضًا تقديم موارد تدريبية حول كيفية توليد الأفكار وكيفية بدء، وتخطيط، وتنمية المشروعات، إعداد خطط العمل ودراسات الجدوى الاقتصادية، فرص التمويل المتاحة وأدوات التمويل المناسبة لها، والخدمات التسويقية والإدارية والدعم الفني اللازم لتطوير واستدامة تلك المشروعات فضلًا عن الخدمات التكنولوجية والفنية المتخصصة في كافة القطاعات الاقتصادية.

كما تهتم المنصة الإلكترونية بتضمين المبادرات، والبرامج والمشروعات القومية ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، هذا بخلاف ما تقدمه المنصة من ميزة نسبية لجميع المشروعات في كافة مراحلها، ومن منطلق إدراك الدولة لأهمية تكييف وتأهيل الأهداف والغايات والمؤشرات للوصول إلى تنمية مستدامة تَعُم كافة أنحاء الجمهورية وتجسيدًا لرؤية ""مصر" ٢٠٣٠" التي من أهم أهدافها أن تصبح "مصر" الجديدة ذات اقتصاد مشروعاتي متوازن، ومتنوع وتنافسي، معتمدًا على الابتكار والمعرفة، قائما على العدالة والاندماج المجتمعي والمشاركة، مستثمرًا لعبقرية الإنسان والمكان للارتقاء بجودة حياة المصريين(١).

هذا بجانب العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة فنيًا للمشروعات الصغيرة، والتي يمكن الاطلاع عليها وعلى مواقعها الرئيسة على شبكة الانترنت.

ب- الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر تمويليًا :

لاشك أن التمويل يعني توفير الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة الحالية، أو القائمة أو لإنشاء مشروعات جديدة لتشغيلها، وبالطبع، ولتحقيق ذلك لابد من توفير هذا التمويل لتغطية احتياجات هذه المشروعات على أسس تتسم بالاستمرارية؛ نظرًا لدورها الحيوي في البلاد المتقدمة، والنامية على حد سواء.

ويمكن للباحث فيما يلي في جدول (٢) تصنيف مصادر التمويل، وتصنيف الجهات التي تقدم الخدمات التمويلية للمشروعات في "مصر" وذلك على النحو التالي:

---

(١) انظر كل من:

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: "إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (٢٠٣٠)"، مرجع سابق.
- مجلس الوزراء المصري: "إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (٢٠٣٠)" مرجع سابق.

جدول (٢) : يوضح مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في مصر.

١- التمويل الذاتي	٢- مصادر تمويل مصرفية (بنكية)			٣- مصادر تمويل غير مصرفية		
	م	الجهة	التعريف بها	م	الجهة	التعريف بها
هو التمويل الذي يعتمد على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، ويتصف قطاع هذه المشروعات في مصر بانخفاض القدرة على الادخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، ويلجأ بعض أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر الائتمان غير الرسمية التي تتصف بارتفاع أسعار الفائدة.	١-	البنك الأهلي المصري National Bank of Egypt	يحرص البنك الأهلي المصري على تقديم حزمة متميزة من البرامج التمويلية التي تناسب كافة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتسم بشروط ميسرة من حيث أسعار العائد وآجال السداد والشروط والضمانات، حيث يقدم البنك من خلال فريق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمات التمويلية اللازمة لإنشاء المشروعات وتنميتها ودعم نشاطها الجاري، وذلك لكافة الأنشطة الاقتصادية (صناعي، تجاري، زراعي، خدمي وغيرها) وذلك من خلال تمويل قصير الأجل بحد أقصى عام لتمويل النشاط الجاري للمشروع، وتمويل متوسط الأجل بحد أقصى (٥) سنوات أو طويل الأجل يصل حتى (٧) سنوات لتمويل جانب من التكاليف الاستثمارية (معدات، آلات، إنشاءات وغيرها) وإصدار خطابات الضمان (ابتدائية، نهائية، دفعة مقدمة)، ودعم نشاط التصدير والاستيراد من خلال تمويل فتح ارتدادات مستنديه لعمليات استيراد، وتقديم مزايا خاصة للمصدرين.	١-	الصندوق الاجتماعي للتنمية	أنشئ عام (١٩٩١) لتمويل كافة المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدمية والتجارية والحرفيين ويقدم قروضا ميسرة بأسعار عائد (٧-١٥%) حسب حجم القرض ويتم منح الائتمان مباشرة أو من خلال البنوك والوزارات والمحافظات والجمعيات الأهلية، وكُلف الصندوق بمساندة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغير، وبتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية لها، وبالتنسيق مع كل الأطراف المعنية بهذه المشروعات؛ بهدف تبني السياسات والتشريعات اللازمة لتطويرها بموجب قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم (١٤١) لعام (٢٠٠٤). في أبريل (٢٠١٧) صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٩٤٧) لسنة (٢٠١٧) بإنشاء "جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر"، وبمقتضى هذا القرار حل الجهاز الجديد محل الصندوق الاجتماعي، وتولى كافة اختصاصاته، بالإضافة إلى الاختصاصات الجديدة التي تتضمنها القرار.

تابع جدول (٢) : يوضح مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في مصر.

٢- مصادر تمويل مصرفية (بنكية)			٣- مصادر تمويل غير مصرفية		
م	الجهة	التعريف بها	م	الجهة	التعريف بها
٢-	بنك الإسكندرية Bank of Alexandria	يقدم "بنك الإسكندرية" خدمات ومنتجات مختلفة للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة لتغطية القطاعات التالية: * تمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة. * تمويل المشروعات التجارية القائمة، والجديدة. * تمويل الشركات الصناعية، والأنشطة التجارية، والزراعية.	٢-	صندوق التنمية المحلية	أنشأته وزارة "التنمية المحلية" كوحدة إدارية مستقلة ماليًا، في إطار بناء وتنمية القرية المصرية عام (١٩٧٨)، ضمن البرنامج الأول للمساعدات الأمريكية للتنمية المحلية في مصر، وبدأ نشاطه عام (١٩٧٩)، ويهدف الصندوق إلى إقراض الوحدات المحلية فيما يتعلق بالمشروعات الاقتصادية الصغيرة، وبتمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادي لتنمية القرية المصرية، كما يعمل على رفع المستوى المعيشي لأبناء القرية ورفع مستواها الاقتصادي، والاجتماعي، وخلق فرص عمل لأبنائها.
٣-	بنك مصر Banque Misr	يقدم "بنك مصر" برامج لتمويل "المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وتمويل كافة أنواع المنشآت الفردية وشركات الأشخاص وشركات والأموال في كافة الأنشطة سواء كانت صناعية، تجارية، خدمية، مهن حرة، وكذلك الأنشطة صديقة البيئة.، ويتم التمويل من خلال قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل رأس المال العامل ولتمويل الآلات والمعدات المحلية والمستوردة، الجديدة / المستعملة، وتتراوح قيمة القروض متوسطة الأجل من (٥٠) ألف جم حتى (٢) مليون جم لتمويل الأنشطة القائمة، ويتراوح حجم القرض متوسط الأجل للمشروعات الجديدة من (٥٠) ألف جم حتى (٢٥٠) ألف جم، وتسدد القروض متوسطة الأجل على أقساط شهرية أو ربع سنوية بأسعار عائد تنافسية.	٣-	جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	قامت "وزارة التجارة والصناعة" بإنشاء "جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر" بقرار صادر من رئيس الوزراء، وهذا القرار حدد الاختصاصات والصلاحيات والسلطات ذات الصلة للجهاز المقترح، ويحدد القرار أيضًا أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة الجهاز، والوظائف الإستراتيجية للجهاز داخل منظومة المشروعات الوطنية، ويتسق إنشاء الجهاز مع النهج المبين في مشروع الإستراتيجية الوطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال (٢٠١٧ - ٢٠٢٢)، ويكون الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وذلك بطريق مباشر، أو من خلال تنسيق جهود الجهات، والجمعيات الأهلية، والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات، أو من خلال ما يؤسسه أو يساهم فيه من شركات، ويهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات، وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، وتحفيز المواطنين على الدخول إلى وسق العمل من خلال هذه المشروعات، ونشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار، وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية في هذا المجال.

تابع جدول (٢) : يوضح مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في مصر.

٢- مصادر تمويل مصرفية (بنكية)			٣- مصادر تمويل غير مصرفية		
م	الجهة	التعريف بها	م	لجهة	التعريف بها
٤-	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي PBDAC	يقدم البنك مجموعة من الخدمات التمويلية للشركات، والمشروعات وتشمل الأنشطة المستهدف تمويلها للشركات فيما يلي: * قروض لتمويل الإنتاج النباتي، الزراعات المحمية، الثروة الحيوانية، الثروة الداجنة، الثروة السمكية. * القروض المرتبطة بالأعمال الزراعية والبيئية والتنمية الريفية، قروض الميكنة الزراعية، قروض استصلاح، واستزراع الأراضي، قروض لشراء الجرارات الزراعية. * يتم منح تلك القروض بكافة آجالها (قصير، متوسط، وطويل الأجل).	٤-	الشركة المصرية لضمان الصادرات	تأسست الشركة المصرية لضمان الصادرات بغرض تنمية عمليات التجارة الخارجية ولتحقيق ذلك توفر الشركة خدماتها الشاملة لمساندة المصدرين، ومساعدتهم في غدارة وحماية وتمويل مستحقاتهم المالية من خلال ضمان عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية؛ وذلك بتأمين المصدرين من مخاطر عدم دفع قيمة صادراتهم، إما لأسباب ترجع إلى المستورد، وهي ما تسمى (مخاطر تجارية)، أو لأسباب ترجع لظروف الدولة المستوردة ؛ أي (المخاطر القطرية أو المخاطر غير التجارية) مما يعزز الموقف التنافسي للصادرات المصرية.
٥-	بنك أبو ظبي الإسلامي Abu Dhabi Islamic Bank of Egypt	نظام تمويل بنك أبو ظبي يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مخصص للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. قام "البنك الدولي"، و"برنامج الأمم المتحدة للتنمية" بتقييم برنامج تمويل المشاريع الصغيرة، والمتناهية الصغر لمصرف "أبو ظبي الإسلامي – مصر" وصنفه "كنموذج لأفضل الممارسات" في السوق المصرية. في عام (١٩٨٧) أطلق مصرف "أبو ظبي الإسلامي – مصر" برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالتعاون مع جهات دولية مثل "هيئة المعونة الأمريكية"، و"الوكالة الكندية للتنمية الدولية"، و"اليونيسيف"، و"مؤسسة فورد"، وتتمثل رؤيته في مساعدة التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تمويل القطاع غير الرسمي بهدف الحد من البطالة و توفير فرص عمل.	٥-	رأس المال المخاطر	يعتبر شكل من أشكال تمويل المشروعات الصغيرة طويل الأجل وعادة ما يكون مصدر هذا التمويل كبار المستثمرين أو الشركات الكبيرة التي تقدم الأموال والموارد للمشروعات الصغيرة حتى تتمكن من بدء نشاطها وبموجب هذا التمويل تشارك المشروعات الكبيرة في جزء من ملكية المشروعات الصغيرة (تكون عادة نسبة (٢٠ %-٤٠ %) من ملكية رأس المال) ولكن دون طرح أسهم في البورصة ويمتاز رأس المال المخاطر عن التمويل التقليدي الممنوح بواسطة البنوك في أن هذا النوع من رأس المال المخاطر مستعد لتقبل درجة عالية من المخاطر ولا يتطلب ضمانات من المقترضين.
٦-	بنك الإسكان والتعمير Housing and Development Bank	يقدم بنك التعمير والإسكان التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة بأسعار عائد مميزة لإقامة مشروعات جديدة.. ومساعدة المشروعات القائمة على التطوير والتوسع وتوفير فرص عمل دائمة بغرض زيادة الإنتاج والدخل، ويمكن منح التمويل لشراء الأصول والمعدات أو استكمال أعمال الإنشاءات، كما يمكن منح التمويل لأغراض دورة رأس المال العامل (تمويل النشاط الجاري).	٦-	التأجير التمويلي	تُعد أحد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة أن تحصل من خلالها على رأس مال متوسط الأجل وفيها يقوم المقرض (بنك أو مؤسسات تمويلية غير مصرفية) بشراء المعدات ثم يؤجرها إلى المقترضين وذلك من خلال عقود تأجير تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقترض بملكية الأصل وفى نهاية مدة التأجير (٣- ٥ سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد، وقد بلغ إجمالي القيمة التراكمية لعقود التأجير التمويلي في مصر نحو (٢٥,٧) مليار جنيه منذ صدور القانون الخاص بهذا النشاط .

تابع جدول (٢) : يوضح مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في مصر.

٢- مصادر تمويل مصرفية (بنكية)			٣- مصادر تمويل غير مصرفية		
م	الجهة	التعريف بها	م	لجهة	التعريف بها
٧-	بنك البركة مصر Al Baraka Bank Egypt	يقوم البنك بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الجديدة والقائمة في إطار عقد المشاركة الموقع بين بنك البركة – مصر والصندوق الاجتماعي للتنمية، ويقوم البنك بتقديم تمويلات للمشروعات المتوسطة والصغيرة في إطار عقد المشاركة الإسلامية بين البنك والصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ إجمالي قدره (٢٠٠) مليون جنيه مصري، حيث يتم تقديم تلك التمويلات للمشروعات الجديدة والقائمة (المنشآت الفردية والشركات).	٧-	بورصة النيل	بدأت في أكتوبر (٢٠٠٧)، والتي سوف تساهم في دمج قطاع كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الرسمي عن طريق القيد فيها وذلك وفقا لإجراءات ميسرة تتناسب مع أوضاعها مما يزيد من كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لهذه الشركات بسبب الالتزامات التي تتحملها لقيدها في البورصة، ويتيح القيد في البورصة مزايا للشركات الصغيرة والمتوسطة من بينها الحصول على التمويل اللازم وإتاحة الفرصة للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات أو زيادة رأس المال، وقد أعلن مركز تحديث الصناعة عن طرح برنامج لتفعيل بورصة النيل في إطارين أحدهما المساهمة في مشروع قيد هذه الشركات والأخر الدخول في مشاركة مباشرة مع المساهمة بقيمة التمويل.
٨-	بنك التنمية الصناعي والعمال المصري I D W B E	يقدم البنك حزمة متكاملة من الخدمات المصرية لكافة القطاعات الصناعية، تتضمن : * تمويل الآلات اللازمة في شكل قروض ذات أجل، وبفترة سماح مناسبة. * تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل الخامات اللازمة، وتكاليف التشغيل الجارية للمشروع. * وتتمثل البرامج الائتمانية في تمويل تنفيذ مشروعات الالتزام البيئي بسعر فائدة (٢,٥%). * وتمويل يتميز بفترة سماح سنة، والسداد حتى (٥) سنوات بسعر فائدة (٩%) ويوقع البنك عقدين مع "الصندوق الاجتماعي للتنمية"، لتمويل المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة.	٨-	ضمان مخاطر الائتمان	تمثل "شركة ضمان مخاطر الائتمان" شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص) تم تأسيسها بتاريخ (٩) ديسمبر (١٩٨٩)، وقد تأسست الشركة طبقًا للقانون (١٥٩) لسنة (١٩٨١)، وبدأت نشاطها الفعلى في عام (١٩٩١)، وتُعد إحدى التنظيمات الأساسية التي تقوم على خدمة، ومساندة إقامة وعمل المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة بمساهمة (٨) بنوك، وشركة تأمين واحدة، وتتمثل رؤية الشركة وأهدافها في تشجيع المؤسسات المقرضة (بنوك وجمعيات ومؤسسات مالية) ليصبحوا أكثر فعالية في تلبية الاحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي تفتقد الضمانات الكافية، وتحويل بعض أصحاب المشروعات من القطاع غير الرسمي، إلى القطاع الرسمي، ثم مساعدة المشروعات على اجتياز مراحل نموها وتطورها وتحديث تكنولوجيتها لزيادة قدرتها التنافسية والتصديرية.

تابع جدول (٢) : يوضح مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في مصر.

		٢- مصادر تمويل مصرفية (بنكية)			٣- مصادر تمويل غير مصرفية
م	الجهة	التعريف بها	م	لجهة	التعريف بها
			٩-	صناديق الاستثمار المباشر	حيث تم إنشاء أول صندوق للاستثمار المباشر بين مركز تحديث الصناعة وشركة (سى آى كابيتال) برأسمال (٢٥٠) مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة في مصر، وسيقوم الصندوق بالإضافة إلى تقديم التمويل لهذه المشروعات بتقديم المشورة المالية والفنية والإدارية والتسويقية لهذه المشروعات، كما يستعد عدد من البنوك لإنشاء صناديق خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
			١٠-	المانحين الدوليين	وهم الذين يعملون على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية ومن أهم الذين أسهموا في مجال المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في مصر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكالة التنمية الكندية، الاتحاد الأوربي، التعاون الألماني الفني، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، البنك الياباني للتعاون الدولي، بنك التنمية الألماني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
			١١-	الجمعيات والمؤسسات الأهلية	ويبلغ عددها أكثر من (١٥) ألف منظمة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وتعانى هذه المنظمات من ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية لهذه المشروعات نظرا لضعف قدرتها على تعبئة الموارد المالية، ومن هذه المنظمات جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، جمعية تنمية المشروعات الصغيرة، برنامج مصر للوكالة.. الخ

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على كل من :

١- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري :"المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري"، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢- أحمد عبد الوهاب : "توصيات لتحقيق الدور المأمول من: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، مراجعة : أحمد رجب، سلسلة أوراق سياسات (إصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر)، برنامج الحرية الاقتصادية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٧.

٣- منصة المشروعات الصغيرة :"حزمة متميزة من البرامج التمويلية من الأهلي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، القاهرة، ٢٠١٨، متاح في :
http://www.msme.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?Newsid=56. Accessed on : 14-8-2018.

٤- أيمن هدهود وآخرون : "دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، مرجع سابق، ص ص ١٠ : ١١.

٥- مركز المشروعات الدولية الخاصة : "(١٦) توصية قابلة للتطبيق من أجل مناخ الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة، جمعية رجال أعمال إسكندرية، ٢٠١٧، ص٦.

٦- سيمون وايت : "نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص ٧.

٧- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء : "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، مرجع سابق، ص ص ٦٦-٨٧.

٨- ممدوح الشرقاوي وآخرون، مرجع سابق، ص١٩٦.

المبحث الثالث – المشروعات الصغيرة في مصر (موانع التمكين) :

على الرغم من زيادة اهتمام الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة بالمشروعات الصغيرة إلا أنها مازالت تواجه العديد من التحديات، والمشكلات التي تُقلص من تمكينها القيام بدورها في التنمية الاقتصادية، وأيضًا تحول دون تحقيق أهدافها في التوسع، والنمو وزيادة الاستثمار.

وإن كان الباحث قد أشار في سياق حديثه في ثنايا النقاط السابقة إلى بعض من هذه التحديات، فسيحاول في هذه الجزئية أن يكون غير تقليدي في عرض تحديات، ومشكلات المشروعات الصغيرة في "مصر" أو ما اسماها "موانع التمكين"؛ حيث لوحظ بعد الرجوع إلى أهم الأدبيات التي عُنيت بقضية المشروعات الصغيرة أن هناك طريقة تقليدية بعينها، يتم استعراض مشكلات، ومعوقات نجاح المشروعات الصغيرة في "مصر" من خلالها، لذا سيحاول الباحث عرض التحدي أو المشكلة التي تواجه قضية المشروعات الصغيرة في "مصر"، وتوصيفها، ومن الجهة المسئولة عن تصحيح المسار، أو الجهة التي من شانها القضاء على مواطن الضعف.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول الأتي، جدول (٣) وذلك على النحو التالي :

خاتمة البحث (نتائج وتوصيات) :

أوضحت الورقة البحثية أن أهم التحديات، والضغوطات التي تقف حجر عثرة أمام توفير فرص عمل للشباب، والتي شكَّلت بدورها دواعي جوهرية لحاجة المجتمع المصري لفكر المشروعات الصغيرة في "مصر" في الآتي:

١- إرث من الجمود المؤسسي، والإصلاحات الفاشلة خاصة في نظام التعليم.
٢- التحول الديموجرافي المتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني.
٣- عدم توافق المهارات في سوق العمل، بسبب إخفاق أنظمة التعليم في الإتيان بخريجين يتمتعون بالمهارات المطلوبة.
٤- ضخامة القطاعات الحكومية، وارتفاع فاتورة أجورها مما شوّه نواتج سوق العمل، بسبب ممارسات التوظيف الحكومية الخاطئة.

جدول (٣) : يوضح أهم المشكلات والتحديات التي تحد من قيام المشروعات الصغيرة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

المشكلة	توصيفها	الجهات المسئولة عن حلها
١- مشكلات مع الجهات الحكومية : طبقًا لدراسة قام بها "إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل" مايو (٢٠١٣)*، تتمثل مشكلات المشروعات الصغيرة مع جهات الدولة في الآتي :	**من حيث :** أ- **السجل الصناعي ورخصة التشغيل: يعاني العديد من أصحاب المشروعات في استخراج السجل الصناعي نظرًا لوجود تعقيدات ومشكلات عديدة تواجههم في سبيل استخراجه أهمها :** • رسوم مُبالغ فيها حيث تقدر الرسوم تبعا لمساحة الأرض. • إجراءات روتينية معقدة وبطء الإجراءات. • الربط بين رخصة التشغيل ومعيار الجدية. • تعقيدات في تجديد السجل أو السمة التجارية أو تغيير النشاط عند خروج أو دخول شركاء. • غياب مكاتب مفوضة وموظفين مؤهلين لتلبية احتياجات المستثمرين بالمحافظات والمناطق الصناعية.	• وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – هيئة التنمية الصناعية • وزارة التنمية المحلية – المحليات وأجهزة المدن • وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة •وزارة الداخلية – هيئة الدفاع المدني
	ب- **التأسيس والسجل التجاري : أظهرت الدراسة أن شكاوي أصحاب المشروعات الصغيرة تنحصر في هذا الشأن في الآتي:** • بطء وطول مدة الاستعلام عن المستثمر والشريك الأجنبي (إن وجد). • عدم تواجد فروع كافية للهيئة المصرية العامة للاستثمار باعتبارها الجهة التي توافق على تأسيس المنشآت واستخراج السجل التجاري لها.بكافة المحافظات والمناطق الصناعية وهي جزء من المشكلة العامة "للمركزية" وغياب "الشباك الواحد" خارج العاصمة. • ارتفاع رسوم استخراج السجل التجاري لأول مرة؛ بسبب ارتباط الرسوم برأسمال المنشأة.	• وزارة الاستثمار – الهيئة المصرية العامة للاستثمار • وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – هيئة التنمية الصناعية • الاتحاد العام للغرف التجارية.
	ج- **التعامل الضريبي : أظهرت الدراسة أن أصحاب المشروعات يعانون من صعوبات متعددة في التعامل مع "مصلحة الضرائب" وتلخصت المشكلات كالآتي:** • عدم احتساب الديون المتعثرة من العملاء. • التقدير الجزافي والمبالغة في تحديد الأرباح. • عدم تفعيل ما نص عليه القانون من تمييز ضريبي خاص بالمنشآت الصغيرة. • عدم المساواة بين المشروعات الممولة ذاتيًا والمشروعات الممولة من أي جهة دعميه كالصندوق الاجتماعي للتنمية. • سرعة توقيع الغرامات والضرائب الإضافية على المشروعات عند الاختلاف في البنود التقديرية. • عدم جدولة المبالغ المطلوبة. • عدم الأخذ بفواتير المشتريات وبالتالي عدم احتسابها وإهدار الدفاتر.	وزارة المالية – مصلحة الضرائب

* إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل (FEDA): "أجندة الأعمال الوطنية لمواجهة تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، القاهرة، مايو ٢٠١٣، ص ص ٥-٢٤.

تابع جدول (٣) : يوضح أهم المشكلات والتحديات التي تحد من قيام المشروعات الصغيرة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

المشكلة	توصيفها	الجهات المسئولة عن حلها
	د- تخصيص الأراضي لإقامة المشروع : يجد بعض أصحاب المشروعات عدد من العقبات في إجراءات تخصيص الأرض للمشروع في حين اشتكى البعض الآخر من أن الأسعار غير مناسبة لجدوى المشروع، وجاءت المشاكل المتعلقة بالأراضي كالآتي: • عدم توفر الأماكن القابلة للاستثمار الصناعي. • عدم توفر مساحات صغيرة (حد أقصى ٣٠٠ متر) بمعظم المناطق الصناعية والأماكن القابلة للاستثمار الصناعي. • طول فترة إجراءات التخصيص وتعقيدها. • الأسعار في ارتفاع مستمر. • تقسيط ثمن الأرض على فترات متقاربة غير مريح. • تراكم الأقساط نتيجة توقف النشاط أو انخفاضه. • مركزية القرار؛ لابد من السفر إلى القاهرة. • البنوك لا تقبل رهن الأرض لأنها غير مملوكة للمشروع (حق الانتفاع).	• وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – هيئة التنمية الصناعية • وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة • وزارة التنمية المحلية • البنك المركزي المصري
	هـ- المرافق والخدمات العامة : يشتكى العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة من صعوبة إدخال المرافق لمشروعاتهم، هذا بجانب ارتفاع أسعار المرافق الحالية غير مناسبة لاقتصاديات المشروعات القائمة، واحتلت الكهرباء المركز الأول في قائمة المرافق الأكثر تكلفة بينما جاء الغاز الطبيعي في المركز الثاني، ثم المياه ، ثم الصرف الصحي.	•وزارة المالية •وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية •وزارة الصناعة والتجارة
	و- الجهات الرقابية : ذكر أصحاب المشروعات أن جهات الرقابة والتفتيش المختلفة اتخذت ضدهم إجراءات متنوعة تتراوح بين الإغلاق وتوقيع غرامات مبالغ فيها، ذكر العديد منهم عددًا من المشكلات الخاصة بموظفي الرقابة والتفتيش: • تعدد الجهات الرقابية لنفس الموضوع مما يؤثر على انتظام العمل. • وجود عقوبة حبس عند رصد المخالفات من قبل الجهات الرقابية. • قلة خبرة المفتشين بالمواصفات الفنية وغياب المرونة الكافية في التعامل مع واقع العمل. • الرغبة في تحصيل غرامات بكل طريقة لزيادة حوافزهم. • انتشار الفساد والرشوة بين موظفي الجهات الرقابية.	• الجهات الرقابية • الاتحاد العام للغرف التجارية • اتحاد الصناعات المصرية • جمعيات الأعمال

تابع جدول (٣) : يوضح أهم المشكلات والتحديات التي تحد من قيام المشروعات الصغيرة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

المشكلة	توصيفها	الجهات المسئولة عن حلها
٢- مشكلة إتاحة المعلومات عنها ولها:	من أكبر تحديات التعامل مع المشروعات الصغيرة هو عدم وجود معلومات كافية عنها وعدم إتاحة معلومات كافية لها، فتفتقد الجهات الحكومية والغير حكومية إلى المعلومات عن عدد أو نوع، واحتياجات هذه المشاريع وأصحابها، مما يؤثر بشكل مباشر على القدرة في مساعدتها، فرغم "مجهودات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" في حصر المنشآت الاقتصادية إلا أنها لا تشفي احتياجات الدارسين في تقييم وضع المشروعات الصغيرة في مصر؛ وذلك راجع إلى ربط الجهاز المشروعات الصغيرة بالمشروعات متناهية الصغر، وجمع بيانات عنهما معًا كأنهما شيء واحد، ومن ناحية أخرى يفتقد معظم أصحاب المشروعات المعلومات القانونية والاقتصادية، مثل كيفية التسجيل، واستخراج التراخيص الصحيحة وحجم الموارد المتاحة لها وإمكانيتها في التأثير على النمو الاقتصادي في مصر.	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. • جهاز تنمية المشروعات الصغيرة
٣- مشكلة التمويل*	بالرغم من تعدد الجهات التمويلية كما سبق وأشرنا، بين تمويل مصرفي وغير مصرفي، إلا أن قطاع المشروعات الصغيرة مازال يفتقد إلى رأس المال الذي يسمح له بإنشاء المشروع وتشغيله وتنميته بشكل مستدام، وتساهم عدة عوامل في صعوبة الوصول إلى التمويل المطلوب، منها : - افتقار أغلب القائمين على هذه المشروعات خبرة التعامل مع الجهات المصرفية. - ارتفاع درجة مخاطر التمويل؛ نظرًا لعدم توافر الضمانات الكافية، هذا بجانب أنه غالبًا ما يُنظر للمشروعات الصغيرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، فغالبًا ما لا يمتلك أصحابها القدرة على التقدم بدراسات جدوى وخطط عمل التي يقدمها العملاء الكبار. - ارتفاع تكلفة الإقراض (الفوائد والعمولات). - عدم ملائمة آجال القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة مع العمليات البنكية، حيث تحتاج المشروعات الصغيرة في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الأجل. وعدم ملائمة المعايير والشروط المتبعة في إقراض المشروعات الصغيرة	• جهاز تنمية المشروعات الصغيرة. • البنك الأهلي المصري. • بنك مصر.

* منى البرادعي: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة : الوسط المفقود والحصول على التمويل"، مؤتمر "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود"، البنك المركزي المصري، (٢٦) سبتمبر، ٢٠١٦، ص ١٧.

تابع جدول (٣) : يوضح أهم المشكلات والتحديات التي تحد من قيام المشروعات الصغيرة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

المشكلة	توصيفها	الجهات المسئولة عن حلها
٤- مشكلة التسويق*	تشير الدراسات، واللقاءات مع أصحاب المشروعات إلى وجود مشكلة حقيقية لدى كثير من المشروعات في عملية تصريف وترويج ما ينتجونه، مما يتسبب في العمل بأقل من الطاقة الطبيعية وركود الإنتاج لفترة طويلة بدون بيع، وهو من أهم أسباب تعثر كثير من هذه المشروعات. يضاف إلى ذلك وجود قصور في وضع دراسة الجدوى، وغياب تصور عند المستثمر لأساليب التسويق المختلفة، وتكاليفها. وتتمثل صعوبات ومشاكل التسويق لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في الأتي: - معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس لديهم خطة تسويق واضحة لمنتجاتهم. - وكثير منهم ليس لديه فريق تسويق لمنتجاتهم حيث يعتمد معظم هؤلاء على علاقاتهم الشخصية في التسويق. - صعوبة إدارة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرًا لارتفاع تكلفة هذه العمليات وضعف القدرة على تحمل هذه التكاليف. - عدم توافر أسواق تجارية موسمية مثل المعارض، والتي تعمل على أساس بناء شبكه بين صغار التجار، والمصنعين، وتجار الجملة، أو الشركات الكبرى، أو المستهلك لشراء منتجات المشروعات الصغيرة، وأيضًا لتداول المنتجات بين محافظات الجمهورية المختلفة. - قله خبرة أصحاب المشروعات بتفاصيل، وتقنيات التسويق، وكيفية إدراجها في دراسة الجدوى، والتي يفتقر معظم المستثمرين الصغار لمهارة تصميمها. - عدم وجود علاقات، واندماج بين المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والشركات الكبيرة المحلية منها، والأجنبية مما يحجم عملهم، وتسويقهم للمنتجات. - تدني المستوى التكنولوجي لدى الكثير من منتجات المشروعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال لا يكون هناك منفذ لاستخدام التسويق الالكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للدعاية، الأمر الذي أضعف من استخدام وسائل التسويق الحديثة مثل الانترنت.	• جهاز تنمية المشروعات الصغيرة. • وزارة التنمية المحلية. • وزارة القوى العاملة.

* أيمن هدهود وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٢٨.

تابع جدول (٣) : يوضح أهم المشكلات والتحديات التي تحد من قيام المشروعات الصغيرة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

المشكلة	توصيفها	الجهات المسئولة عن حلها
٥- عدم إدراج معظم المشروعات الصغيرة في القطاع الرسمي*	يُعد تعريف معني القطاع الرسمي أحد التحديات الأساسية في رصد تلك الظاهرة، ودراستها بشكل دقيق؛ فكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة يفضلون ممارسة أنشطتهم الاقتصادية بعيدًا عن الخضوع لأي شكل من أشكال التنظيم أو الرقابة فضلا عن تخوفهم من دفع مبالغ كبيرة من إرباحهم نتيجة التزامهم بالخضوع للقوانين ومراقبة أجهزة الدولة، ولكي نستطيع وضع تصور عملي مدروس للتعامل مع هذه الظاهرة المعقدة ينبغي أولاً أن نضع بعض المعايير التي تحدد ماهية النشاط الغير الرسمي والفريق بينة وبين النشاط الرسمي. معايير التفرقة بين الرسمي وغير الرسمي: • تسجيل المنشاة بالسجل التجاري. • تسجيل النشاط الإنتاجي والخدمي لدى الجهة المختلفة. • الخضوع لإشراف لأجهزة النقابية المختصة بتطبيق اللوائح والقوانين المنظمة للنشاط. • التسجيل لدى مصلحة الضرائب وإمساك دفاتر منتظمة وإصدار فواتير ضريبية. • التعاقد مع العاملين وفقًا لقانون العمل. • التامين على العاملين لدى صندوق التأمينات الاجتماعية. • التعامل المالي من خلل حسابات مصرفية. تتدرج المشروعات الصغيرة حسب وقوعها تحت أحد المعايير المذكورة، أو بعضها، أو جميعها، وينشا عن هذا التفاوت في تعريف مقدار الرسمية تباين كبير بين أرقام وإحصاءات الدراسات التي حاولت رصد ظاهرة التسرب غير الرسمي لكثير من الأنشطة الاقتصادية في مصر، وبناء على دراسة مقدمة من وزارة المالية مصلحة الضرائب فان حجم السوق الموازي تفاقم خلال السنوات الأربع الماضية وصل حجمه إلى نحو (٢،٢) تريليون جنية مصري، وأن المهدور من قيمة الضرائب الواجب تحصيلها من هذا السوق ما يقارب من (٣٣٠) مليار جنية مصري.	• وزارة الصناعة والتجارة. • وزارة المالية – مصلحة الضرائب.
٦- عدم وجود تعريف محدد وواضح:	الأمر الذي يسبب كثير من المشاكل الإدارية، والمالية لدى الأجهزة، والوزارات التي نتعامل معها ويؤدي إلى الخلط بينها، وبين الصناعات الأخرى الحرفية، والمتوسطة كما يشكل عقبة أمام تنمية المشروعات الصغيرة، وتطويرها للقيام بدورها في التنمية،	• مجلس الوزراء، بعد موافقة مجلس النواب.

* أيمن هدهود وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩.

كما أوضحت الورقة البحثية أن العام (١٩٩١) هو العام الذي شهد بدايات تجربة المشروعات الصغيرة في "مصر"؛ من خلال البرنامج المصري "لتشجيع المشاريع الصغيرة".

وفيما يتعلق بنص قانون (١٤١) لعام (٢٠٠٤)، فقد أظهرت الورقة أن القانون لم يحدد الحد الأدنى لعدد العاملين فيه، وإنما اكتفى بتحديد الحد الأعلى فقط، مما يجعل هناك خلطًا بين الأحجام المختلفة للمشروعات خاصة متناهية الصغر، وهذا يعنى ضرورة تحديث، أو تعديل القانون بحيث يأخذ في اعتباره الأحجام المختلفة لهذه المشروعات وفقًا لمعايير محددة يتم الاتفاق عليها، سواء من حيث الحد الأدنى، والحد الأعلى لحجم رأس المال، ومن حيث الحد الأدنى، والحد الأعلى لحجم العمالة، وكذلك نوعية التكنولوجيا المستخدمة، ومن حيث قيمة المبيعات السنوية، وبذلك يصبح لدينا تعريف موحد ومقنن، يوازن بين المعايير الكمية، والمعايير الكيفية، فيتحقق لدينا التكامل في تعريف المشروعات الصغيرة في "مصر".

كما أظهرت الورقة البحثية أن القانون المصري قد أخص "الصندوق الاجتماعي للتنمية" باعتباره الجهة المختصة بالعمل على تمويل، وتنمية المشروعات الصغيرة، بالتعاون مع بعض الجهات المحلية في المحافظات، وهذا أمر يناقض الواقع الحالي، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء في عام (٢٠١٧) قراره رقم (٩٤٧) لتأسيس "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" التابع لـ "وزارة التجارة والصناعة"، بحيث يكون الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذًا على من تقع مسئولية تنمية المشروعات الصغيرة ودعمها ماديًا وفنيًا الآن؟!، وهذا التناقض يشير إلى عدم وجود سياسة بعيدة المدى متبعة لدى صانع القرار في هذا الشأن، بحيث يسير على خطاها كل مسئول جديد، وليس العكس.

وعلى الرغم من مجهودات "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" في حصر المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وأيضًا متناهية الصغر على مستوى كل المحافظات المصرية، وكذلك النشاط الاقتصادي، فإننا نجد أن أحدث دراسة للجهاز كانت بتاريخ (٢٠١٦)، في حين أن البيانات التي جُمعت عن واقع "المشروعات الصغيرة" قد جمعت حتى تاريخ العام المالي (٢٠١٣/٢٠١٢)، كما أن دراسة الجهاز كانت معنونة بـ (دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في "مصر" خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، مما يلفت الانتباه نحو وجود ثلاثة تواريخ مختلفة، وفي أزمنة مختلفة، مما يجعلنا أمام مشكلة حقيقية لا يمكننا بسببها تقييم وضع المشروعات الصغيرة في "مصر" بصورة واقعية.

وكشفت الورقة عن وجود تداخل كبير بين "المشروعات الصغيرة"، "والمشروعات متناهية الصغر"، ويظهر ذلك بقوة أيضًا في دراسة الجهاز المركزي، حيث لم تفرق بيانات الدراسة بين "المشروعات الصغيرة"، و"المشروعات متناهية الصغر"، وإنما جُل البيانات التي تم عرضها جاءت مجمعة عن القطاعين معًا، وتعاملت مع إحصائيتهما، وكأنهما قطاع واحد، على الرغم من أن القانون (١٤١) قد فرق بين القطاعين، الأمر الذي يعطى صورة ضبابية عن حجم المشروعات الصغيرة الفعلى، مما يؤثر بالسلب على معرفة مدى مساهمة كل قطاع في الاقتصاد القومي، ومن ثم يجب تبويب بيانات كل قطاع على حدة.

وكشف تحليل واقع المشروعات الصغيرة في مصر أن "تجارة الجملة والتجزئة" تحتل النصيب الأكبر من الأنشطة التي يكثر فيها المشروعات الصغيرة، في مصر وهذه النتيجة في الحقيقة تعكس العديد من الحقائق الهامة، أهمها: أن هذه الأنشطة تحديدًا غالبًا ما تحتاج إلى رأس مال صغير، ولا تحتاج إلى مهارات، أو استعدادات تقنية، مما يعكس إقبال أصحاب المشاريع على مشروعات القطاعات الهشة، التي لا تؤثر على الاقتصاد القومي، والتي تتميز بانخفاض القيمة المضافة، وتدني نوعية الإنتاج، ومن ثَمَّ ضعف قدرة تلك المشروعات على التصدير، وهذا يعكس واقع المشروعات الصغيرة في مصر.

وعلى الرغم من زيادة اهتمام الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة بالمشروعات الصغيرة فإنها مازالت تواجه العديد من التحديات، والمشكلات التي تُقلص من تمكينها القيام بدورها في التنمية الاقتصادية، وأيضًا تحول دون تحقيق أهدافها في التوسع، والنمو وزيادة الاستثمار، وتتمثل أهم المشكلات في : مشكلات مع الجهات الحكومية سواء من حيث : استخراج السجل الصناعي ورخصة التشغيل، والتأسيس، واستخراج السجل التجاري، والتعامل الضريبي، وتخصيص الأراضي لإقامة المشروع، ومشكلة إتاحة المعلومات عنها ولها، ومشكلة التمويل، ومشكلة التسويق، وعدم إدراج معظم المشروعات الصغيرة في القطاع الرسمي، ومشكلة عدم وجود تعريف محدد وواضح.

وفيما يتعلق بتوصيات الورقة البحثية الراهنة؛ فقد اجتهدت في تقديم بعض التوصيات العملية التي يمكن من خلالها مواجهة بعض التحديات الأساسية التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر، مع توضيح أهم الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي، جدول (٤) :

جدول (٤) : يوضح توصيات البحث لمواجهة تحديات المشروعات الصغيرة في مصر مع توضيح الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية.

المشكلة	التوصية المقترحة	الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية
مشكلات مع الجهات الحكومية من حيث : ١. السجل الصناعي ورخصة التشغيل.	* تيسير استخراج السجل الصناعي ورخص التشغيل، وتقليل الرسوم حيث لا يُعقل أن تكون إجراءات، ورسوم ترخيص مصنع رأسماله (١٠٠) ألف جنيهٍ هي نفسها إجراءات مصنع رأسماله (١٠٠) مليون جنيهٍ. * تدريب وتأهيل مسئولي البيئة، والدفاع المدني على تيسير اشتراطات الحصول على رخصة التشغيل. * إلغاء جميع الجهات التي تصدر التراخيص وتخصيصها في جهة واحدة فقط (سياسة الشباك الواحد) مسئولة عن النشاط الصناعي فقط، وتيسير الإجراءات بها.	• وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – هيئة التنمية الصناعية. • وزارة التنمية المحلية – المحليات وأجهزة المدن. • وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. • وزارة الداخلية – هيئة الدفاع المدني.
٢. التأسيس والسجل التجاري.	• إحداث ربط الكتروني بين الهيئة المصرية العامة للاستثمار، والأمن القومي والجهات ذات الصلة لسرعة البت في الاستعلام عن المستثمر الأجنبي. • زيادة الانتشار في جميع المحافظات والمناطق الصناعية، وتطبيق لامركزية القرار من خلال إعطاء صلاحيات للموظفين بتلك المكاتب. • أن تكون رسوم السجل التجاري، ومتطلباته ثابتة بالنسبة للمشروعات الصغيرة في الحدود التي حددها قانون المنشآت الصغيرة رقم (٢٠٠٤/١٤١)، أو في حدود ما سيطرأ عليه من تعديلات مناسبة.	وزارة الاستثمار – الهيئة المصرية العامة للاستثمار. • وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – هيئة التنمية الصناعية. • الاتحاد العام للغرف التجارية.
٣. التعامل الضريبي.	• وضوح إجراءات وقوانين الضرائب وعدم ترك الأمور لتقدير موظفي الضرائب. • إلغاء إهدار المصروفات الجزافي، ووضع نسب ثابتة للمصروفات العامة مثل مصروفات السفر والتبرعات ونقل التكنولوجيا، لا تقل عنها. • جدولة الضرائب المستحقة لتيسير القدرة على السداد في فترات التعثر. • تفهم مصلحة الضرائب للظروف الاقتصادية الحالية في إطار قانوني، ومراعاة الأهداف العليا للاستثمار مثل تشغيل العمالة والتصدير والحصول على العملة الصعبة، إلخ. ووضع ذلك في الاعتبار عند تقدير الضريبة.	وزارة المالية – مصلحة الضرائب.

تابع جدول (٤) : يوضح توصيات البحث لمواجهة تحديات المشروعات الصغيرة في مصر مع توضيح الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية.

المشكلة	التوصية المقترحة	الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية
٤. تخصيص الأراضي لإقامة المشروع.	• العمل على زيادة الأراضي القابلة للنشاط الصناعي. • تفعيل مادة تخصيص (١٠%) من جميع الأراضي القابلة للصناعة في قانون المنشآت الصغيرة (١٤١ لسنة ٢٠٠٤) لإقامة المشروعات بحد أقصى (٣٠٠) متر للقطعة. • تسهيل وتسريع إجراءات تخصيص الأراضي للمشروعات. • إعادة النظر في لجان تسعير الأراضي المخصصة للمشروعات الصغيرة بصفة خاصة بحيث تتناسب مع جدوى المشروعات. • إعطاء صلاحيات للمكاتب المنتشرة بالمناطق الصناعية والمحافظات في اتخاذ القرار دون الرجوع إلى المركز الرئيس.	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – هيئة التنمية الصناعية. • وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية – هيئة المجتمعات العمرانية. • وزارة التنمية المحلية. • البنك المركزي المصري.
٥. المرافق والخدمات العامة	توفير الاعتمادات اللازمة بالموازنة العامة لحل مشكلات المرافق والبنية الأساسية بالذات محافظات الصعيد. • تيسير إجراءات وتخفيض تكاليف إدخال المرافق (الكهرباء – الغاز الطبيعي– المياه – الصرف)خاصة للمشروعات الصغيرة.	• وزارة المالية. • وزارة الإسكان والمرافق. • وزارة الصناعة والتجارة.
٦. الجهات الرقابية	تحديد الجهات الرقابية المناسبة لطبيعة المشروع الصغير على حسب نوعية إنتاجها (خدمية – تجارية – صناعية – الخ). مع توضيح المعايير والتعليمات الواجب إتباعها لتجنب الغرامات وإعلام أصحاب المشروعات بها. • إلغاء العقوبة البدنية (الحبس مثلاً) على صاحب المشروع. • توقيع الغرامات يكون بعد الإعلام بالمخالفة وإعطاء فرصة كافية لإزالتها. • تفعيل دور الغرف التجارية واتحاد الصناعات بكافة شعبها للدفاع عن أصحاب المشروعات الصغيرة. • تفعيل دور الجهات الأهلية ومنظمات الأعمال في توعية أعضائها لمنع حصول المخالفات.	• الاتحاد العام للغرف التجارية. • اتحاد الصناعات المصرية. • جمعيات الأعمال.

تابع جدول (٤) : يوضح توصيات البحث لمواجهة تحديات المشروعات الصغيرة في مصر مع توضيح الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية.

المشكلة	التوصية المقترحة	الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية
مشكلة إتاحة المعلومات عنها ولها:	•إتاحة البيانات اللازمة عن المشروعات الصغيرة وفصلها عن بيانات المشروعات متناهية الصغر، وهذا بالطبع يحتاج إلى تحديث قانون المنشآت الصغيرة، واعتباره المرجع الوحيد لكل الهيئات والجهات المختصة، في توحيد مفهوم المشروعات الصغيرة. • تحديث البيانات عن حجم المشروعات بصورة دورية. • توفير العديد من القنوات الإعلانية لتوضيح المعلومات القانونية والاقتصادية، مثل كيفية التسجيل، وكيفية استخراج التراخيص. • تخصيص "نشرة إحصائية دورية" تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء تهتم بنشر إنتاج الشباب العلمي، أو البحثي، أو المشروعات الصغيرة الناجحة، مع إبراز دور المتفوقين منهم، وتنمية وعيهم، لتحفيز الشباب، على الاستمرار في نهج التفوق والنجاح. • توفير أكفاء للتحليل الدقيق لبيانات سوق العمل المصري، والوظائف والمهارات المطلوبة، والمستجدة، والمهارات المتاحة، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار".	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. • جهاز تنمية المشروعات الصغيرة
مشكلة التمويل	• عقد دورات تدريبية للشباب المقبلين على إنشاء المشروعات الصغيرة، (ويشترط اجتيازها) لإكسابهم الخبرات الأساسية في عمل دراسات الجدوى، وأعداد خطط لمشروعات صغيرة مستوفاة. • عقد دورات تدريبية للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة (ويشترط اجتيازها) من أجل إكسابهم خبرة التعامل مع المصادر المصرفية. • إعطاء فترة سماح كافية لأصحاب المشاريع الصغيرة، مع تقديم الدعم الفني اللازم من جهة موثوق فيها لفكرة المشروع حتى تظل هذه الثقة موجودة لدى الجهات المصرفية.	• جهاز تنمية المشروعات الصغيرة. • البنك الأهلي المصري. • بنك مصر .
مشكلة التسويق	• إدراج برنامج مخصص للتعريف بأسس التسويق، في الدورات التدريبية التي ستعقد للشباب لإكسابهم خبرة في عمل دراسات الجدوى. • فتح قنوات ومصادر رسمية لتسويق منتجات أصحاب المشروعات الصغيرة، ودعمها لإعطائها ثقل في السوق، وإكسابها الثقة اللازمة. • إقامة أسواق تجارية موسمية مثل المعارض، تجمع بين صغار التجار، والمصنعين، وتجار الجملة، والشركات الكبرى، والمستهلكين لشراء منتجات المشروعات الصغيرة، وأيضًا لتداول المنتجات بين محافظات الجمهورية المختلفة، هذا بجانب بناء شبكة من العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية.	• جهاز تنمية المشروعات الصغيرة. • وزارة التنمية المحلية. • وزارة القوى العاملة.

جدول (٤) : يوضح توصيات البحث لمواجهة تحديات المشروعات الصغيرة في مصر مع توضيح الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية.

المشكلة	التوصية المقترحة	الجهات المسئولة عن تنفيذ التوصية
	مضاعفة الاهتمام بوسائل الإعلام، والصحافة، وتكثيف برامجها الشبابية بصفة خاصة، مع الاختيار الدقيق لمن يقوم بها، وساعات البث المناسبة، والتوسع في برامج المناظرات الشبابية بحيث لا تقتصر على صورتها الحوارية المعروفة، وبحيث يكتسب الشباب عوامل سوسيوثقافية إيجابية عامة داعمة للفكر التنموي.	المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
	إضافة "مقرر دراسي جديد" يحمل عنوان "العمل الحر والمستثمر الصغير" لكل مرحلة دراسية، وبصورة تدرجية، من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية، يتعلم الطلاب من خلاله أهمية العمل الحر، ويكسبهم مهارات الاستثمار فيه، وتعلم أسس ممارسة العمل الحر.	وزارة التربية والتعليم
	التصميم والتحديث المستمر للعديد من ورش العمل، للشباب في مرحلة ما قبل التخرج، تكون بمثابة برامج مساعدة على تسهيل انخراط الشباب في الحياة العملية.	وزارة التعليم العالي
	• إعداد الدراسات اللازمة عن التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها التي قدمتها مختلف الجمعيات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني في مجال تأهيل الشباب لسوق العمل؛ من أجل إلقاء الضوء عليها والعمل على تعميمها، حتى لا تصبح تجارب المجتمع المدني بمثابة جزر منعزلة، ومحدودة زمنيًا بفترة تنفيذ المشروع. • وضع خطط عمل قومية لمراكز البحوث العاملة في قضايا "الشباب"، لتوجيههم إلى كيفية إعداد الشباب الإعداد اللازم، والمناسب لمتطلبات سوق العمل، تكون مستمدة من بعض التجارب العالمية التي تشبه مجتمعنا المصري	معهد التخطيط القومي

المراجع

أولاً : المراجع العربية.

١. إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل (FEDA) :" أجندة الأعمال الوطنية لمواجهة تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، القاهرة، مايو ٢٠١٣.

٢. أحمد عبد الوهاب : "توصيات لتحقيق الدور المأمول من: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، مراجعة : أحمد رجب، سلسلة أوراق سياسات (إصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر)، برنامج الحرية الاقتصادية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٧.

٣. أيمن هدهود وآخرون: "دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، برنامج الحرية الاقتصادية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٧.

٤. بنك التنمية الصناعية والعمال المصري :"المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري"، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، ٢٠٠٩ .

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "الكتاب السنوي الإحصائي: العمل"، القاهرة، ٢٠١٤.

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "بحث القوى العاملة"، (إصدارات مختلفة)، القاهرة، (٢٠٠٩-٢٠١٠).

٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "مصر في أرقام: العمل"، القاهرة، ٢٠١٦.

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "مصر في أرقام: العمل"، القاهرة، ٢٠١٨.

٩. دومنيك جيوم وآخرون: "بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: محددات وتحديات"، في: "التصدي لتحدى ١٠٠ مليون شاب عربي: وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام ٢٠١٢"، المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة صلتك، سويسرا، ٢٠١٢.

١٠. سمير زهير الصوص: "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، مكتب محافظة قلقيلية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، ٢٠١٠.

١١. سيمون وايت: "نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: موجز سياسات"، منظمة العمل الدولية، القاهرة، ٢٠١٧.
١٢. طارق محمد يوسف: "ما بعد الربيع: مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي"، في: "التصدي لتحدى ١٠٠ مليون شاب عربي: وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام ٢٠١٢"، المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤسسة صلتك، سويسرا، ٢٠١٢.
١٣. ليلى كامل البهنساوي: "السياق الاجتماعي وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (٣)، يناير ٢٠٠٩.
١٤. محمد عبد الغنى رمضان وآخرون: "بدائل ومقترحات عملية في إطار الخطة القومية لتشغيل الشباب"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، أغسطس، ٢٠١١.
١٥. مركز المشروعات الدولية الخاصة : "(١٦) توصية قابلة للتطبيق من أجل مناخ الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة، جمعية رجال أعمال إسكندرية، ٢٠١٧.
١٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومجلس السكان الدولي: "مسح النشء والشباب في مصر: التقرير النهائي"، القاهرة، ٢٠١١.
١٧. منصة المشروعات الصغيرة :"حزمة متميزة من البرامج التمويلية من الأهلي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، القاهرة، ٢٠١٨، متاح في :
http://www.msme.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?Newsid=56. Accessed on : 14-8-2018
١٨. معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: "مصر: تقرير التنمية البشرية: شباب مصر بناة مستقبلنا"، القاهرة، ٢٠١٠.
١٩. منى البرادعي: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة : الوسط المفقود والحصول على التمويل"، مؤتمر "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود"، البنك المركزي المصري، (٢٦) سبتمبر، ٢٠١٦.
٢٠. هبه حندوسة: "تحليل الموقف: التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر"، القاهرة، ٢٠١٠، متاح في:
http://www.eg.undp.org/content/dam/egypt/docs/LegalFramework/2010_Sit%20Analysis_KDCFE_Arabic.pdf. Accessed on : 25-8-2018.

٢١. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: "لمحة عن الاقتصاد المصري"، وزارة الاستثمار، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٣.
٢٢. وزارة التجارة والصناعة: "قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٤"، ط٢، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢٣. وزارة التجارة والصناعة: "إحصائيات"، مايو ٢٠١٥، متاح في:
www.mfti.gov.eg Accessed on: 10-8-2018.
٢٤. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥"، القاهرة، ٢٠١٤.
٢٥. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: "رؤية جديدة للإصلاح الإداري في مصر"، القاهرة، أبريل، ٢٠١٥.
٢٦. وزارة التعاون الدولي: "محلب يطلق الخطة الوطنية للتدريب من أجل التشغيل"، مجلة التعاون الدولي، العدد (٢)، القاهرة، ٢٠١٥.

ثانيًا : المراجع غير العربية.

1. ManpowerGroup: "How policy makers Can Boost Youth Employment", Milwaukee. USA, 2012. Available at: http://www.manpowergroup.com/wps/wcm/connect/d2ef580f-8cea-4e22-afcb-495998121435/How_Policymakers_Can_Boost_Youth_Employment_FINAL_09-18-12.pdf?MOD=AJPERES. Accessed on: 7-8-2018.
2. Olga Rastrigina and Vyacheslav Dombrovsky: "Global Entrepreneurship Monitor", Lat Via Report, 2009, Available at: https://www.sseriga.edu/download.php?file=files/researchpapers/gem_2009_en.pdf&file_name=gem_2009_en.pdf. Accessed on: 9-8-2018.
3. The Economist: "European entrepreneurs: les Miserables", 28- July, 2012, Available at: http://www.economist.com/node/21559618. Accessed on: 27-9-2016.